الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الإثنين 28 تشرين الأول 2024
العدد 5336 السنة التاسعة عشرة
Lundi 28 Octobre 2024 no 5336 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

طوفان الأقصى

عملية استشهادية قرب «غيلوت»
قواعد العدو مكشوفة أمام الفدائيين

8

ألمانيا في أرض معادية

حزب الله أوقف التواصل ويرفض بقاءها في «اليونيفل»

عدّاد الخسائر يتسارع

العدو: الحرب أوْلى من التفاوض؟

على الغلاف

ألمانيا في أرض معادية

حزب الله أوقف التواصل ويرفض بقاء هافي «اليونيفل»

إبراهيم الأمين

في كل حرب تُشنّ على لبنان، يتكشف الدور القذر لعدد من اللاعبين الخارجيين والداخليين على حد سواء. وإذا كانت بلادنا تعرّفت منذ زمن طويل إلى شراكة الولايات المتحدة وبريطانيا مع العدو في حربه المتواصلة على لبنان وفلسطين منذ 75 عاماً، فإن الانقسام العالمي حيال جريمة الإبادة الجارية، يظهر حجم المشاركة الغربية في الحرب. وحتى من يعارض الحرب، لا يملك الشجاعة أو القدرة على لعب دور خاص، كما هي الحال مع فرنسا التي لا تدين جرائم العدو بصورة واضحة، لكنها تحاول إظهار بعض عناصر التمايز، من أجل لعب دور وسيط، وهو ما يفرض عليها سلوكاً يبدو «مستفزاً» لإسرائيل التي لا تريد أن تعطي هامشاً لأي طرف ينتقد جرائمها ولو بخجل.

ويفرض سلوك بعض الدول مقاربة من نوع جديد للتعامل مع الغرب، كما هي الحال مع ألمانيا التي يبدو أنها حسمت موقفها بالانخراط بصورة كاملة في الحرب إلى جانب إسرائيل، ليس في فلسطين ولبنان فقط، بل في كل المنطقة.

وإذا كان الحكم في ألمانيا، وبعض نخبه، يعيشون عقدة ذنب تجاه الجرائم ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، فإن ألمانيا انتقلت من الدعم السياسي للعدو إلى مرحلة تعاون معه لخدمة أهدافه المتعلقة بالحرب، إضافة إلى ما يتصل بالوضع الداخلي في لبنان.

سياسياً، التزمت برلين خلال العقد الأخير سياسة الحصار والملاحقة ضد كل من له صلة بقوى المقاومة في لبنان وفلسطين، بعدما حافظت حتى عام 2008 على صورة «الطرف المحايد»، ما سمح لها بلعب أدوار في ملفات حساسة، من بينها عمليات تبادل الأسرى بين المقاومة والعدو، كما استفادت من هذا الموقع لتولّي مهمة «ناقل الرسائل» بين إسرائيل وكل خصومها في المنطقة، بمن في ذلك إيران. وكانت الاستخبارات الخارجية الألمانية تحرص على إظهار تمايزها عن بقية الأجهزة الأمنية العالمية، وتتصرف من موقع أنها «تقرأ بشكل واقعي المعطيات وتبني على أساسها الخطوات العملية».

لكن، مع صعود اليمين المتطرف في العالم، خصوصاً في أوروبا، عاد التيار النازي ليطل برأسه في ألمانيا، وقرّر هذه المرة توجيه أحقاده ضد العرب والمسلمين، وهو ما اتّسم به سلوك الحكومات الألمانية المتعاقبة في السنوات الـ 15 الماضية، حيث عادت الفوقية في التعاطي مع الآخرين، مع انحياز أعمى إلى كيان العدو والعمل ضد كل من يقاومه أو يعارضه.

وفق هذه الاستراتيجية، بادرت ألمانيا، قبل سنوات، إلى اعتبار حزب الله بكل مكوّناته تنظيماً إرهابياً، وجنّدت المخابرات الألمانية لبنانيين وفلسطينيين للتجسس على المقاومة في لبنان وفلسطين. وأظهرت مؤشرات ميدانية أن الألمان كانوا يتشاركون هذه المعلومات مع أجهزة العدو العسكرية والأمنية. كذلك أنشأت الاستخبارات الألمانية وحدة خاصة لتجنيد عشرات اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين المهاجرين في ألمانيا. ومن وافق من هؤلاء على العمل، وجد نفسه أمام مجموعة كبيرة من المهام فرضت على بعض العملاء العودة الدائمة إلى المنطقة، أو زيارتها بشكل متكرر.

مع اندلاع الحرب الوحشية ضد غزة، كان موقف الحكومة الألمانية واضحاً في دعم العدو، وعملت المصانع العسكرية الألمانية على توريد كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة إلى إسرائيل استُخدمت في الجرائم التي أدّت إلى مقتل وجرح نحو مئتي ألف فلسطيني ولبناني حتى الآن.

وإلى جانب المواقف السياسية الصادرة عن كبار المسؤولين الألمان مبرّرة للعدو جرائمه، بدا الموقف النازي جلياً في كلمة وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أمام البرلمان الألماني في ذكرى عملية

> **برّرت ألمانيا قتل إسرائيل للمدنيين في لبنان وفلسطين بأن وجود «إرهابيين» بينهم يفقدهم الحق في الحماية**

«طوفان الأقصى»، إذ اعتبرت الوزيرة النازية أن أمن إسرائيل «جزءٌ أساسي من وجود ألمانيا»، مؤكدة أن «ضمان حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها هو مسؤولية تقع أيضاً على عاتق ألمانيا». وذهبت بعيداً في توصيفها لما تقوم به إسرائيل في غزة بالقول: «في ما يتعلق بالضحايا المدنيين الفلسطينيين للحرب الإسرائيلية على غزة، فإن الدفاع عن النفس لا يعني مهاجمة الإرهابيين فحسب، بل تدميرهم». وعبّرت عن مزيد من الوحشية بالقول: «عندما يختبئ إرهابيو حماس خلف الناس وخلف المدارس، سنجد أنفسنا في مناطق معقّدة للغاية، لكن هذا لا يعني أن نتفاداها»، لتخلص إلى ما يعكس نازيتها بالقول: «لهذا السبب أوضحتُ للأمم المتحدة أن الأماكن المدنية قد تفقد حمايتها لأن الإرهابيين يستغلّونها».

بالطبع، لا يُفترض أن يكون هذا الكلام مفاجئاً. لكنّ الشراكة الألمانية مع العدو انتقلت سريعاً إلى مستويات جديدة، خصوصاً على أرض الميدان في لبنان. فمن جهة، عادت الاستخبارات الألمانية لتنشط في بيروت، وتستعمل أدوات متنوعة في إطار جمع المعلومات، كما يقوم فريقها العامل ضمن قوات الطوارئ الدولية بجهود إضافية بحجة تأمين المنطقة البحرية. واستخدمت القوات الألمانية راداراتها، ليس لرصد الخروقات الإسرائيلية أو محاولة منعها أو حتى التحذير منها، بل دخلت في تعاون مع قيادة العدو لمدّها بما تجمعه أو تستشعره الرادارات من حركة وخصوصاً للمسيّرات. وهي كانت، في مراحل سابقة، تكتفي بنقل المعلومات فور تُصنّف في «خانة الإنذار المبكر»، وهي ثغرة لدى العدو الذي لم يتمكن بعد من كشف المسيّرات فور إطلاقها، وغالباً ما تتجاوز أكثر من 15 كيلومتراً في عمق الكيان قبل أن يكتشفها، كما يواجه صعوبة في إسقاطها أو منع عدد كبير منها من الوصول إلى أهدافه.

لكنّ الجانب الألماني أقدم على خطوة بالغة الخطورة، عندما لجأ يوم 17 الجاري، إلى إصدار إنذار مبكر للعدو بوجود مسيّرات تنطلق من الأراضي اللبنانية فوق البحر. ويبدو أن العدو الذي يواجه مشكلة في ملاحقة المسيّرات، طلب المساعدة، فأطلقت سفينة ألمانية صواريخ أسقطت المسيّرة التي تبيّن أنها تتبع للمقاومة الإسلامية. ولاحقاً، برّرت قوات «اليونيفل» الأمر بأن القوات الألمانية قامت بواجبها لجهة إزالة تهديد شعرت به نتيجة رصدها لجسم مشبوه في الأجواء.

في المقابل، لم تبادر السلطات الألمانية إلى القيام بأي جهد لمنع تعرّض قوات «اليونيفل» نفسها لضربات عسكرية مباشرة من قبل جنود العدو في أكثر من موقع على طول الحدود، كما لم تدن هذه الخروقات، ولم تبادر إلى أي إجراء تجاه مُسيّرات العدو ومقاتلاته التي تمر من فوقها أو بالقرب منها بشكل متواصل، إذ توجد أكثر من عشر مُسيّرات طوال الوقت في المنطقة الجنوبية، والرادارات الألمانية قادرة على اكتشافها، بل على تعقّبها إن قررت ذلك، فضلاً عن السفن الحربية التابعة للعدو التي تقصف الأراضي اللبنانية تحت نظر البحرية الألمانية. عملياً، يبدو أن ألمانيا قررت الانتقال كلياً إلى المحور المعادي للمقاومة، وهي تستعدّ من خلال سفارتها في بيروت للعب دور داخلي في إطار التحريض على المقاومة وسلاحها، في خطوة جعلت حزب الله يعيد النظر في نظرته إلى الدور الألماني، إذ قرّر وقف أي تواصل مع الألمان، سياسياً أو أمنياً، وعدم التعاون معهم في أي ملف يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وهو سيرفض أي دور ألماني في أي مفاوضات حول مستقبل عمل القوات الدولية في لبنان، وصولاً إلى توجه مبدئي لدى حزب الله بالعمل على طلب إبعاد ألمانيا من المشاركة في القوات الدولية، والتعامل معها على أنها طرف معاد، وهو أمر ستكون له انعكاساته الكبيرة على الموقف من النشاط الألماني في لبنان.

(هنّ الويب)

السفارة الألمانية في لبنان: وصاية مباشرة رسمياً ومدنياً

خلال عقدين من الزمن، عملت ألمانيا، بصورة رسمية أو من خلال قوى سياسية فيها، إلى بناء شبكة علاقات واسعة في لبنان، بعضها يتعلق بالدولة ومؤسساتها. لكنّ الجهد الأبرز انصبّ على المنظمات غير الحكومية. فقد تولّت صناديق ألمانية تمويل العديد من هذه المنظمات بما في ذلك منصات إعلامية أو مجموعات تقدّم منشورات ومنتجات إعلامية. ووسّع الألمان تدخلهم من خلال تمويل عشرات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، «صودف» أنها كلها تعارض خيار المقاومة، وتوقّع مطبعة على أوراق تمنعها من القيام بأي عمل يمكن أن يُفسر بأنه معادٍ لإسرائيل أو مناصر للمقاومة في لبنان أو فلسطين. وقد عمد الألمان، وغيرهم من الغربيين، إلى حرمان بعض المنظمات من التمويل لمجرد أن أعربت عن تضامنها مع أبناء قطاع غزة.

الأمر الآخر، يتعلق بملف النازحين السوريين الذين تقود ألمانيا حرباً ضد كل من يعمل على إعادتهم إلى بلادهم. وقد هدّدت مؤسسات رسمية وشخصيات رسمية وسياسية لبنانية بوضعها على لائحة العقوبات الأوروبية في حال قامت بمحاولات لإعادة النازحين إلى سوريا الآن. وتولّت السفارة الألمانية تمويل حملات دعائية لترهيب النازحين الراغبين بالعودة، ونشر أخبار كاذبة عن تعرض العائدين إلى سوريا للملاحقة والتعذيب والقتل، في وقت يواجه عشرات آلاف السوريين في ألمانيا التمييز العنصري وتحويلهم إلى «جيش من الخدم لدى الرجل الأبيض».

وكانت ألمانيا وسّعت نشاطها في لبنان بعد 17 تشرين 2019، وكان لسفيرها السابق أندرياس كيندل دور بارز، وهو الذي اشتهر بوقاحته إلى حدّ استدعائه من وزارة الخارجية (بخلاف العادة) لتوجيه تنبيه إليه بسبب مخالفته قواعد العمل الدبلوماسي في لبنان.

وتدخّل كيندل بشكل هائل ومباشر في أكثر من مؤسسة، وكان له دور كبير في إدارة قاضي التحقيق في ملف تفجير مرفأ بيروت طارق البيطار، وأقام علاقة خاصة مع رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود. فكان يزور القضاة في مكاتبهم أو منازلهم، ويدلي بتصريحات استفزازية، ويتصرف كمن يوجّه التعليمات إلى القوى اللبنانية ومؤسساتها الرسمية («السيادية» من جماعة أميركا والسعودية لا يستفزّهم أي موقف خارجي ما عدا الصادر عن إيران أو سوريا). وسبق للدبلوماسي الألماني أن أعلن أنه «لا يمكن من الآن وصاعداً أن تمر الاغتيالات السياسية في لبنان من دون عقاب، ويجب وضع حد للتفلت من العقاب»، قبل أن تضطر حكومته إلى سحبه في حزيران 2023 وترسل في أيلول الماضي سفيراً جديداً يسير على خطى سلفه في التدخل، لكن بعيداً عن الأضواء.

القوة البحرية الألمانية: خدمات مفتوحة للعدوّ

تتولى ألمانيا قيادة قوة «اليونيفل» البحرية منذ عام 2021 وتدير مركز المعدات والتدريب البحري الذي يعمل ضمن مهام تنفيذ القرار 1701. وهناك 120 ضابطاً وجندياً من الجيش الألماني ضمن أول قوة بحرية تشارك في بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي 17 تشرين الأول الجاري، أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية أن سفينة حربية ألمانية تعمل ضمن «اليونيفل» أسقطت طائرة مُسيّرة «مجهولة» في المياه بعد عملية اعتراض دقيقة، مشيراً إلى عدم وقوع أضرار بالسفينة الألمانية أو طاقمها. وأضاف أن السفينة الحربية «لودفيغشافن إم راين» تواصل مهامها.

ويفرض النص الناظم لعمل القوات الدولية، على القوة البحرية في «اليونيفل» مراقبة السفن التي تدخل المياه اللبنانية وعمليات المرور البحري الأخرى، ومناداة السفن، وعند الضرورة، إحالتها إلى البحرية التابعة للقوات المسلحة اللبنانية للتفتيش. وتُسمّى عملية مراقبة السفن وتسجيلها عمليات الاعتراض البحري والتي تم تنسيقها حتى الآن من قبل إحدى سفن قوة اليونيفل البحرية التي تقوم بدوريات. وكانت قيادة عمليات الاعتراض البحري تقوم في الأساس على مركز قيادة متناوب تديره قوة اليونيفل البحرية.

هذا الأمر الآن في طور التغير، حيث إن إناطة قوة اليونيفل البحرية المهمة مؤقتاً إلى البحرية اللبنانية لقيادة عمليات الاعتراض البحري تُعتبر أمراً كبيراً، لأن ذلك سيمكّن في نهاية المطاف البحرية اللبنانية، ولأول مرة منذ 16 عاماً، من السيطرة على عمليات المراقبة البحرية والاعتراض.

وقد استخدمت القوة الألمانية 11 محطة رادار حديثة تنتشر على الساحل اللبناني من الشمال إلى الجنوب. وهي محطات حصل عليها لبنان من ألمانيا نفسها، وقادرة على مراقبة شاملة (100%) لحركة المرور البحرية التي تدخل المياه الإقليمية اللبنانية. ومن بينها محطة رادار رئيسية لديها القدرة على ربط ودمج إشارات الرادار من جميع المحطات التي تغطي ما يصل إلى 48 ميلاً بحرياً.

بيروت تنتظر نتائج اتصالات هوكشتين

المقاومة تنفّذ وعيدها وتبدأ باستهداف مستوطنات الشمال

في ظلّ الحرب الإسرائيلية المستمرّة على لبنان، يُتوقّع أن يلتقي المبعوث الرئاسي الأميركي الخاصّ، عاموس هوكشتين، رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في تل أبيب اليوم، وفق تقارير صحافية إسرائيلية. وفي بيروت، يعيش المسؤولون الرسميون على وقع انتظار ما سيعود به هوكشتين من لقائه مع نتنياهو، إذ لم يقل المبعوث الأميركي، في زيارته الأخيرة إلى لبنان، إن ما طرحه قد حصل على موافقة الإسرائيليين مسبقاً، ما دفع إلى التشكيك في جدوى الطرح الأميركي أو الفرنسي، لأن احتمال رفضه من قبل نتنياهو يبقى مرتفعاً كما جرى في مرات سابقة، علماً أن هوكشتين لم يطلب بعد تحديد أي مواعيد جديدة للقاء الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي.

وتزايد الحديث، أمس، عن اتصالات سياسية داخلية وخارجية مكثّفة. وأعيد التداول في «الورقة الفرنسية»، مع نسبها هذه المرة «خطأً» إلى هوكشتين، وهي تحمل بنوداً تبدأ بـ«هدنة» تستمرّ 21 يوماً، ثم وقف «الأعمال العدائية»، وانسحاب حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، وتعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوباً، وتشديد الرقابة على المعابر البرية والجوية والبحرية بهدف منع تهريب الأسلحة، وتشكيل لجنة دولية (فرنسية - بريطانية - ألمانية)، تشرف على آلية تنفيذ الاتفاق، وأخيراً «الانتهاء من ترسيم الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل، حيث سيتم تبادل الأراضي بين البلدين»، بحسب نصّ الورقة.

وفي الميدان، دشّنت المقاومة، أمس، العمل بمرحلة تهجير كامل مستوطنات الشمال وصولاً إلى شمال حيفا. وبعدما أطلقت أول من أمس تحذيراً واضحاً إلى المستوطنين في 25 مستوطنة لإخلائها، بدأت أمس، عمليات القصف والاستهداف المباشر لهذه المستوطنات. فقصف المقاومون بصليات صاروخية مستوطنات كريات شمونة ونهاريا وإيبليت هشاحر، حيث سُجّلت إصابات بين المستوطنين. كما استهدفت المقاومة قاعدة زوفولون للصناعات العسكرية شمال مدينة حيفا بصلية صاروخية كبيرة.

وفي تطوّر لافت في مسار العمليات العسكرية للمقاومة، نفّذ المقاومون 7 هجمات أمس، استهدفت تجمّعات وقواعد ومستعمرات، عبر المُسيّرات الانقضاضية. وتوزّعت هذه الاستهدافات على تجمّعات وقواعد قوات العدو في شومير وزرعيت وسعسع وكفريوفال ومدينة عكا، وموقعي المرج والمنارة. واستهدف المقاومون شركة يوديفات للصناعات العسكرية، جنوب شرق عكا، بمُسيّرات انقضاضية، حيث وقعت 9 إصابات.

وفي المواجهات البرية، استهدف المقاومون قوة مشاة إسرائيلية في بلدة حولا بصاروخ موجّه وأوقعوا جنودها بين قتيل وجريح. كما أطلقوا صلية صاروخية على تجمع لقوات العدو عند بوابة فاطمة. واستهدف المقاومون تجمّعات العدو في مستعمرات المالكية وكرمئيل ومرغليوت والمنارة ومسكفعام وفي محيط مستعمرة بيريا. كما قصفوا قوات للعدو في أطراف بلدة عيترون، وفي خلة نايف في حولا، وجنوب بلدة الضهيرة، بالصواريخ وقذائف المدفعية. كما أطلق المقاومون صليات صاروخية تجاه مربض الزاعورة وثكنة إيل القمح. وتصدّت وحدات الدفاع الجوي في المقاومة للطائرات الحربية الإسرائيلية، ولمُسيّرة «هرمز 900» في أجواء القطاع الغربي بصواريخ أرض - جو، وأجبرتها على مغادرة الأجواء اللبنانية.

في المقابل، أعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية أن 104 إصابات نُقلت إلى مستشفيات الشمال في الساعات الـ 24 الأخيرة، فيما أعلن الجيش الإسرائيلي مقتل 5 ضباط وجنود في المعارك في جنوب لبنان.

وكشفت «القناة 14» العبرية أن المسؤولين في المنظومة الأمنية لا يميلون إلى توصية المستوى السياسي بتوسيع العملية البرية بشكل كبير في لبنان، لكنهم سيسعون إلى العمل في منطقتين إضافيتين على الأقل، بشكل أعمق من الخط الأول من القرى قريباً». وأشارت إلى أن «الاتجاه السائد في إسرائيل، هو إنهاء النشاط البري الهجومي المكثّف في غضون أسابيع قليلة، ومن ثم العمل على إعادة المستوطنين إلى الشمال».

بدوره، حذّر مراسل صحيفة «معاريف» أفي أشكنازي، من أنه «سيكون هناك نقص كبير في جنود الاحتياط في الأيام العشرة المقبلة عندما يبدأ العام الدراسي»، مشيراً إلى أنه «يتمّ تجاهل هذه الحقيقة على المستوى السياسي، وهذه واحدة من أصعب مشاكلنا».

(الأخبار)

> **لا تميل المنظومة الأمنية الإسرائيلية إلى التوصية بتوسيع العملية البرية**

وزير إسرائيلي يهدّد بـ«إزالة نظام الأسد»

قال رئيس حزب «يمين الدولة»، الذي انضمّ إلى حكومة بنيامين نتنياهو أخيراً، الوزير جدعون ساعر، والمرشّح لتسلّم حقيبة وزارة الحرب في حال قرّر نتنياهو إقالة يوآف غالانت، إن على إسرائيل أن «توضح للرئيس السوري بشار الأسد أنه إذا استمرّت سوريا في كونها طريقاً لتوريد الأسلحة من إيران إلى حزب الله، وسمحت بالعدوان من أراضيها على إسرائيل، فإنه يعرّض نظامه للخطر». وأضاف ساعر خلال مؤتمر «الشرق الأوسط الحقيقي»: «يتعيّن على إسرائيل أن تضع نظام الأسد في مأزق كبير، ولا ينبغي في أي حال من الأحوال السماح لسوريا بالاستمرار في كونها طريقاً لتوريد الأسلحة». وأكّد أن تل أبيب «لن توافق على تجديد بناء قوة حزب الله عبر سوريا، ولن توافق على فتح جبهة ضدها من الأراضي السورية»، مضيفاً أنه يجب أن يكون واضحاً للأسد أنه «إذا اختار الإضرار بأمن الكيان بهذه الطرق، فإنه يعرّض نظامه للخطر». وذكّر الوزير اليميني بأن «إسرائيل أضاعت - خلال سنوات الحرب الأهلية في سوريا - فرصة إسقاط النظام، التي استغلّتها إيران وحزب الله (...) والآن يجب أن يواجه الأسد خياراً حاسماً». وخلص إلى أن «إزالة الأسد من المحور الإيراني ستكون لها عواقب بعيدة المدى على أمن إسرائيل».

(الأخبار)

على الغلاف

أكثر من 120 ألف نازح في إقليم الخروب

البرد يقترب والتجهيزات صفر

النّازحون جزءٌ من الإقليم واقتصاده

تُثقل تداعيات أزمة النّزوح كاهل المعنيين في إقليم الخروب، في ظلّ ارتفاع الرقم إلى أكثر من 120 ألف نازح. ورغم ذلك، تكاد تكون الأزمة في المنطقة أخف من المناطق الأُخرى، في ظلّ تحضيرات البلديّات والمتابعين مسبقاً لهذه الأزمة مع إنشاء خليّة أزمة مركزيّة، تتفرّع عنها خلايا مصغّرة في كل بلدة.

ويقول مدير الخليّة المركزيّة، رئيس بلديّة كترمايا، يحيى علاء الدّين إنّ «ما سهّل عملنا هو الحسّ التضامني لدى أبناء الإقليم الذين تداعوا إلى المساعدة والانخراط في المجموعات الإغاثيّة وتأمين اللوازم الأساسيّة واستقبال النّازحين في المنازل»، لافتاً إلى أنّ هذا الحسّ يُمكن تلمّسه عبر رفض العديد من العائلات النّازحة التوجّه إلى مراكز في مناطق أُخرى حيث يوجد أقرباؤهم، واندماج النّازحين في محيطهم، إلى حدّ أنّ العديد من الموجودين في مراكز الإيواء، يخرجون نهاراً لزيارة أهالي المنطقة الذين أقاموا معهم علاقات اجتماعيّة.

والأهم من ذلك، هو انخراط النّازحين في العمل في المنطقة، على حدّ تعبير علاء الدين، الذي يؤكّد أنّ بعض النّازحين طلبوا العمل بدلاً من المُساعدات. لذلك، «قمنا بتأمين فرص العمل للكثير منهم في الزراعة (الزيتون على وجه الخصوص)، والعمل في المحالّ التجاريّة وسائقي تاكسي»، شارحاً أنّ بعض المحالّ التجاريّة صارت تحتاج إلى مزيد من العمال بعدما نشطت دورتها الاقتصاديّة جرّاء وجود النّازحين في المنطقة.

لينا فخر الدين

يتواصل تدفق عائلات نازحة إلى بلدات إقليم الخروب وقرى، حيث تحوّلت المدارس والجامعات الرسمية والخاصة (كالجامعة الإسلامية في الوردانية) ومقارّ البلديات والقاعات الرسميّة والمساجد وقاعات الأفراح إلى مراكز للإيواء. ويزداد العدد يومياً مع استقبال عائلات أقارب في الغرفة نفسها، حتّى باتت بعض الغُرف في المدارس تضم أكثر من 20 شخصاً!

يؤكّد مدير الخليّة المركزيّة لمتابعة شؤون النزوح في الإقليم، رئيس بلديّة كترمايا، يحيى علاء الدّين، أنّ الإحصاءات الرسميّة ومسح أعداد القاطنين في الشقق المستأجرة ومنازل المضيفين، تشير إلى وجود أكثر من 120 ألف نازح في المنطقة، نحو 27 ألفاً منهم موجودون في مراكز الإيواء في 22 بلدة، وتتوزّع البقية على الشقق. ولفت إلى أنّ مُعظم الحاجات الأساسيّة باتت مؤمّنة في المراكز، فيما تتلقى العائلات النازحة في هذه المراكز 100 دولار شهرياً من مكتب السيد السيستاني. أما الأزمة فتكمن في متابعة حاجات الموجودين في المنازل، حيث تصل المُساعدات بمبادرات فرديّة لا يُمكنها تغطية كل الحاجات.

ومع ازدياد الضغط واقتراب فصل الشتاء، يلفت علاء الدّين إلى أنّ الحاجات في المناطق المرتفعة باتت مُلحّة، وخصوصاً للبطانيّات والحرامات. إذ إنّ الحرامات التي سبق أن وصلت عبر الهيئة العليا للإغاثة وإحدى الجمعيّات التي تُعنى بالأطفال كانت رقيقة جداً ولا تقي من البرد القارس في بعض القرى كشحيم وداريا وبسابا والزعرورية وحصروت... التي تشهد عادة برداً قارساً.

وإلى النّقص الفادح في الحرامات إلى حد غيابها، بدأ المعنيّون يبحثون عن سبل تأمين وسائل التّدفئة في مُعظم المدارس. ويقول علاء الدّين لـ«الأخبار» إنّ المدارس الواقعة في القرى المرتفعة مزوّدة بوسائل تدفئة، إلا أنّنا نبحث في كيفيّة تأمين المازوت لها، في حين أنّ المدارس الواقعة في المناطق القريبة من سطح البحر (كسبلين وبرجا وكترمايا والمغيريّة..) غير مجهّزة أصلاً بوسائل تدفئة، ما يشي بتحدٍّ حقيقي للدولة والمعنيين.

كذلك بدأت تلوح في الأفق أزمة غياب المياه الساخنة في ظلّ تخوّف من انتشار الأمراض النّاجمة عن غياب النّظافة. وبدأ المعنيون طرح الأمر على الجمعيّات سعياً لإيجاد جهات مانحة تتمكّن من تغطية نفقات تجهيز المدارس بسخانات المياه ووصلها بالكهرباء أو الغاز، مع ارتفاع حجم النفقات لتغطية ساعات التغذية الكهربائيّة في المراكز، إذ يصل المعدّل في القرى الصغيرة التي لا تحتوي على مراكز كثيرة إلى نحو 85 دولاراً يومياً، فيما يرتفع الرقم إلى أكثر من الضعف في البلدات الكبرى.

ويزيد فصل الشتاء والبرد من أزمة كثافة أعداد النّازحين، إذ يُشير أحد مديري المدارس إلى أنّ معظم الموجودين في المدارس يخرجون إلى الباحات أو حتّى خارج المدرسة خلال ساعات النّهار ويتدبّرون أمورهم ليلاً، في حين أنّ مسألة الخروج لن تكون مُتاحة في عزّ البرد، ما يدفعهم إلى البقاء طوال النّهار في القاعات التي بالكاد تتسع لهم. وهذا يزيد من خطورة انتشار الأمراض والفيروسات، علماً أنّ مراكز الإيواء سبق أن شهدت موجات من الجرب والقمل جرت السيطرة عليها، مع ازدياد دورات التّوعية بالإرشادات الصحيّة من قبل جمعيّات محليّة ودوليّة تشجّع على الإعلان عن الحالات لمكافحتها.

وليست موجات القمل والجرب وحدها ما يخشى منه المعنيون، وإنّما انتشار الأوبئة في ظلّ عدم قدرة المستشفيات والمستوصفات حالياً على استقبال مزيد من المرضى والجرحى، في ظلّ وجود 4 مستوصفات حكومية في المنطقة (برجا، الدبيّة، شحيم وكترمايا) يتوجّه إليها من هم بحاجة إلى رعاية صحيّة عاديّة، ومستشفيين حكوميّين (سبلين والمركزي في مزبود) يتوجّه إليهما من هم بحاجة إلى رعاية مكثّفة.

ويلفت معنيون عن القطاع الصحي إلى عدم قدرة هذين المستشفيين على الاستيعاب وصعوبة حقيقية في إدخال المرضى الجُدد، وخصوصاً أنّ من بين النّازحين عجزاً مصابون بأمراض مستعصية، إضافةً إلى عدم وجود تغطية شاملة للعلاج على نفقة وزارة الصحّة.

ولفت علاء الدين إلى قيام فرق من الصليب الأحمر وفرق من المرضين في المستوصفات المحلية بجولات ميدانيّة دوريّة على مراكز الإيواء لمعاينة المرضى وتأمين بعض الأدوية للأشهر الثلاثة المقبلة، إضافةً إلى قيام المعنيين بتأمين مستلزمات أساسيّة كالكراسي المتنقلة وفرش الماء والأسرّة الطبيّة. لكنه شدد على ضرورة تعزيز الأدوية في المستوصفات قبل نفادها في ظلّ كثافة الطلب عليها.

> تخوّف من انتشار الأمراض وأزمة استيعاب في المستشفيات

(هيثم الموسوي)

مطابخ مركزية

منذ بدء موجة النزوح إلى إقليم الخروب، طُبّقت فكرة إقامة مطابخ مركزيّة توزّع الوجبات السّاخنة على العائلات الموجودة في مراكز. وعلى بعض العائلات الموجودة في المنازل. وتضم المنطقة 4 مطابخ مركزيّة أساسيّة تُغطي معظم العائلات في المراكز، وهي: صندوق الزكاة في برجا، دار الأيتام الإسلاميّة في كترمايا، جمعية الوعي والمواساة في كترمايا، ونادي النور في شحيم.

مع ذلك، لا تتمكّن هذه المطابخ من العمل يومياً، بسبب نقص الكادر البشري أو تعطّل بعضها أو نقص المواد الأوليّة. ويقول المعنيون إنّ غياب الوجبات الساخنة اليوميّة تعوّضه الحصص الغذائيّة التي توزّعها الدّولة والجمعيّات؛ وأهمّها: مجلس الجنوب، و«جمعية الإغاثة الإسلامية عبر العالم». فيما تبحث خليّة الأزمة المركزيّة في أفكار بديلة، وخصوصاً مع التقديرات بطول مدّة الحرب، كتجهيز مطابخ في مراكز الإيواء وتأمين المواد الأولية لها.

«اللبنانية» تعود اليوم

تعود الجامعة اللبنانية، اليوم، إلى التعليم عن بعد مع كليات الهندسة والطب وطب الأسنان والصيدلة والفرع الفرنسي لكلية الحقوق والعلوم السياسية. ومن المنتظر أن يكون التعليم متزامناً أو غير متزامن تبعاً لخصوصية كل كلية وأوضاع الأساتذة والطلاب فيها. وكانت رئاسة الجامعة والعمداء قد أوصوا بالتعليم غير المتزامن أي تسجيل المحاضرات وإرسال الفيديوات لجميع الطلاب في الأسبوعين الأولين على الأقل. أما في المرحلة الثانية، أي في 4 تشرين الثاني المقبل، فستبدأ كليات العلوم والتكنولوجيا والصحة العامة والفنون الجميلة والعمارة والإعلام والزراعة والعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، على أن تبدأ التعليم في كليات السياحة والآداب والتربية والعلوم الاجتماعية في 11 تشرين الثاني. وستبقي الجامعة اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة متطلبات حسن سير الدراسة الجامعية والإعلان عن أي تغييرات في آليات التدريس.

أين ستذهب حصة «التربية» من مؤتمر باريس؟

فاتن الحاج

في المؤتمر الدولي لدعم لبنان في باريس، سلّم وزير التربية، عباس الحلبي، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «خطة» وزارة التربية للاستجابة الطارئة للتعليم وإنقاذ العام الدراسي، ضمّنها أعداد المعلمين (أكثر من 45 ألفاً) والتلامذة النازحين (400 ألف) و110 آلاف تلميذ سوري، و35 ألف تلميذ فلسطيني، و90 ألف طالب جامعي. وقال إن 50 في المئة من طلاب الجامعة اللبنانية نزحوا، وتأثر 52 ألف طالب من الجامعات الخاصة بفعل تضرر جامعاتهم نتيجة القصف. وأشار إلى أن 600 مدرسة رسمية وخاصة و60 مؤسسة تعليم تقني، و19 مبنى جامعياً تُستخدم اليوم ملاجئ للعائلات النازحة، من دون توفر ما يكفي من المياه الصالحة للشرب والكهرباء والرعاية الطبية، لافتاً إلى أن المساعدات الدولية غير كافية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية والتعليمية الهائلة.

حتى الآن، ليس معروفاً كم ستكون حصة الوزارة من 800 مليون دولار رصدت في المؤتمر لتخفيف الأزمة الإنسانية ومساعدة النازحين، إلا أن المسؤولين التربويين يتطلعون إلى أن تذهب المساعدات مباشرة إلى خدمة التعليم واستدامة المؤسسات التعليمية من المدارس والجامعات والأساتذة والطلاب، وتمويل التجهيزات لإعادة إطلاق العام الدراسي، لا أن تذهب مخصصات ورواتب إلى مسؤولين إداريين في الوزارة ومنتفعين يدورون في فلكهم، أي بمعنى آخر أن لا يكون هناك توجّه لـ«نهب» المساعدات المالية.

وبما أن التجارب السابقة في أي تمويل دولي غير مشجعة، يستبق المسؤولون التربويون تخصيص أي مبلغ لوزارة التربية بمطالبة الوزير بالشفافية وبأن يعلن على الموقع الإلكتروني للوزارة مجموع الأموال التي ستحصل عليها الوزارة وكيف ستوزع على قطاعات التعليم، وعلى أي مكونات بالضبط، وإلى أي حسابات ستحوّل ووفق أي آلية، وعدم الاعتماد على المنظمات الدولية التي تتولى تحويل الأموال، إذ إن التجربة تشير إلى أن هذه ليست أقل فساداً من مديريات الوزارة.

وعلمت «الأخبار» أن المسؤولين التربويين أبلغوا وزارة التربية، خلال اجتماعات الإدارة التربوية لمناقشة خطة التعليم في حالة الطوارئ، باحتياجات الحد الأدنى لقطاعاتهم لانطلاقة العام الدراسي، وهم ينتظرون أن تعطى الأولوية لهذه الاحتياجات على أي من مآرب الهدر الأخرى.

امتحان مجتمع المقاومة

مع كل أزمة تمر بها بلادنا، يتجدّد امتحان الثبات على المبادئ، بين من يؤمنون بخيار المقاومة ومن يضعفون أمام التحديات. واليوم، نحن في زمن الغربلة حيث يُختبر أهل المقاومة ومحبوها ومؤيدوها في هذا الامتحان التاريخي الذي يتجاوز كونه مجرد صراع سياسي أو عسكري، إلى كونه امتحاناً للالتزام الروحي والأخلاقي قبل أن يكون امتحاناً مادياً. امتحان أمام الله، امتحان يضع كل فرد من هذا المجتمع أمام ضميره، ليتأكد من حقيقة ولائه وإيمانه بخيار المقاومة وصدقه. فالتجربة تُظهر معدن الإنسان، وهنا تبرز تضحيات لا تقاس فقط بالنفس، بل بالمال والعطاء والتضحية الشخصية. بيننا من تفوّق بامتياز في هذا الامتحان، ليس فقط بالمواقف والشعارات، بل بأفعال ملموسة تكلّف الكثير. منهم من قدّم نفسه وماله، وآخرون ضحوا بمنازلهم أو ممتلكاتهم، كان ذلك بسبب إيمانهم الصادق بأن قيم المقاومة تستحق هذه التضحيات. هؤلاء الأفراد هم من يجب أن نقف أمامهم بكل احترام، فهم من جسّدوا روح الصمود الحقيقي، ورفعوا راية المقاومة عالياً رغم صعوبة الظروف.

في المقابل، هناك من وضع مصلحته الشخصية فوق مصلحة المقاومة. هؤلاء رسبوا في امتحان الالتزام؛ حيث لم تُترجم كلماتهم إلى أفعال. هؤلاء يجب أن نتعامل معهم بصراحة بعد انتهاء الحرب، فيكون هناك فصل واضح: من لا يقدّم للمقاومة حقها من الولاء والتضحية، ليس له شرف الانتماء إلى هذه البيئة، ولا مكان له بين مجتمع المقاومة الحقيقي.

وكما يجب أن يكون هناك وضوح مع الراسبين، ينبغي تكريم من اجتازوا الامتحان. الناجحون هم أبطال هذا الزمن، هم من يجب أن نرفع لهم القبعات، ونتعلم من تضحياتهم، ونحذو حذوهم في التفاني. أما الفئة الرمادية، التي لم تُظهر التزاماً كاملاً أو موقفاً واضحاً، فيجب أن نتركها لتحدد مستقبلها. هؤلاء قد يحتاجون إلى وقت إضافي للاستقرار على أحد الجوانب، وسيأتي اليوم الذي يحددون فيه موقفهم النهائي، وننتظر من هذه الفئة قراراً واضحاً لا حياد فيه.

اليوم، كما في الأزمات السابقة، لا مكان للتردّد أو الحياد. كل فرد في هذا المجتمع تحت الاختبار، تحت الضوء الساطع الذي يكشف القلوب والنوايا. عندما تنتهي هذه المحنة، سيكون النصر الحقيقي لمن وقف، وضحّى، وعمل بصدق في سبيل المقاومة، وسيشعر الجميع بفخر ما قدّموه.

معن خليل
رئيس بلدية الغبيري

مبادرات أهليّة لتعليم الطوارئ: تركيز على المهارات والسلوكيّات لا على المناهج

فاتن الحاج

على هامش السيناريوات («الطوعمة») لوزارة التربية بتأمين مدارس بديلة للتعليم الحضوري أو التعليم عن بعد بلا مقوّمات لغير القادرين على الوصول إلى هذه المدارس، وفي انتظار استكمال الداتا من مراكز الإيواء، تتسلّل مبادرات المجتمع الأهلي إلى هذه المراكز على قاعدة أن التعليم قد يمنح بصيصاً من الضوء في عتمة الحرب، وأنه لا يجوز الانقطاع عن جوّ الدراسة، وثمة حاجة لإرساء الانضباط واحترام الوقت والحفاظ على روتين يومي لدى التلميذ، وتعزيز الحالة النفسية والتخفيف من التوتر داخل أفراد الأسرة. فهل تحتضن وزارة التربية مثل هذه المبادرات وتدعمها؟

ومع أنه وفق القانون الدولي الإنساني، لا يأتي التعليم أولوية أولى في بداية الحرب، دخلت بعض الهيئات والجمعيات مدارس النازحين التي اختارتها بالتواصل مع الجهات المسؤولة عنها من بلديات وغيرها، على خلفية «أننا لا نستطيع أن ننتظر ونجعل الأولاد يخسرون سنتهم الدراسية». وحاولت الوصول إلى مجموعة من المتعلّمين بحسب طرقها المعتمدة أساساً للتدخل في حالات الطوارئ، من دون أن يبدو أن هناك تنسيقاً واضحاً مع وزارة التربية التي يعود إليها، عملياً، القرار النهائي في ملف التعليم. بعض هذه المبادرات «ركبت» خارج إطار جمعية أو هيئة معينة، إذ إن بعض الناشطين داخل مركز الإيواء اكتشفوا بعد «جردة» لإعداد التلامذة في المركز أن هناك مدرسة كاملة من كل المراحل، وأن هناك طلاب جامعات لديهم استعداد للتطوع وتعليم مواد اللغة العربية والأجنبية والرياضيات.

يقول هؤلاء الناشطون إن حماية المجتمع من خطة تدميره تكون بالتعليم والصحة، وإن نجاح فكرة التعليم يتفاوت بين مركز إيواء وآخر، بحسب القدرة على تأمين الموارد، ولا سيما المكان.

«مؤسسة عامل الدولية» لديها في الأساس برنامج لحماية الطفولة، وبرنامج آخر لتعليم المتسرّبين طبّقته في أكثر من أزمة، لذا لم يكن صعباً عليها أن تدخل بعض المراكز وتستجيب لاحتياجات النازحين عبر نشاطات ترفيهية وتمارين تعليمية بسيطة وفروض صيفية وغيرها، «كي لا نخسر جيلاً كاملاً» على ما تقول عضو الهيئة الإدارية والتنفيذية في المؤسسة زينة مهنّا، لافتة إلى أن التعليم في حالات الطوارئ يحتاج إلى جهد وطني، وفيما تشير إلى أن التنسيق مع وزارة التربية «بات أفضل من السابق ويجب أن يتعزز أكثر»، تؤكد «أننا ننتظر أن تطبّق الوزارة الخطة التي تحدثت عنها وأن تبدأ العام الدراسي، لكون التعليم يريح الأهل ويخلق جواً إيجابياً داخل مركز الإيواء».

وتعمل مؤسسة «سكوب» في التعليم البديل منذ 2020، ولديها تجمّع «تضامن التربويين المحترفين» ومشروع «تحت الزيتونة» للتلامذة بين 3 و6 سنوات. عندما بدأ النزوح في 20 أيلول الماضي إلى الشوف، دخلت الجمعية إلى ثلاث مدارس رسمية بالتعاون مع مديريها، وأبدت، بحسب مديرها وسام عبد الصمد، «استعدادها لتأمين موارد من كتب وقرطاسية وألعاب تربوية من دون أن تكون هناك عملية تعليمية تقليدية أي لوح وأستاذ ومقاربة للمنهج التعليمي، إنما الهدف هو التعليم الناشط والحفاظ على مهارات الكتابة والقراءة والرياضيات والتركيز على المفهوم بواسطة موجّهين متخصصين وليس على التلقين والتعامل الفوقي». وأضاف «إننا نتجه إلى بناء شراكات مع منصات تعليمية ونواب وبلديات لإقناع وزارة التربية بأهمية المبادرات المجتمعية في زمن الأزمات لضمان أن لا يقطع التلامذة علاقتهم بالتعليم».

> في الدول التي تشهد أزمات لا تُدرّس المناهج التعليمية وإنما محتوى مرتبط بيوميّات التلامذة

وانطلاقاً من أن «الأطفال هم تلامذة وليسوا فقط نازحين» بدأت جمعية AID LEBANON" " تدريس أطفال النازحين في مدرسة الكبوشية سابقاً من خلال معلمات متطوعات لدى الجمعية لديهن خبرة بأهداف المراحل التعليمية. وتقول مديرة المشاريع في الجمعية غادة منصور إن الهدف بصورة أساسية هو العمل على الناحية السلوكية للطفل مثل الانضباط والالتزام بالوقت وتنظيم الفوضى لديه، إضافة إلى إبقائه في جو الدرس والحفاظ على المهارات الأساسية من قراءة وكتابة.

الباحثة في الأنتروبولوجيا والإعلام، ليلى شمس الدين، ترى أن العودة إلى التعليم أساسية لتخطي الواقع المضطرب. «ومن الأهمية بمكان أن يكون للطفل النازح برنامج يومي للمساندة يكون تدريس الأمور الإيجابية أحد مكوناته، إذ من شأن ذلك أن يمنع انسلاخ التلامذة عن عالمهم ويخفف من حالة التوتر الناتجة من ترقب التطورات العسكرية والأمنية لحظة بلحظة»، وأضافت أن التجارب العالمية تشير إلى أن الدول لا تدرّس، خلال الأزمات، مناهج تعليمية وإنما محتوى تعليمياً مرتبطاً بيوميات التلامذة بحسب الفئة العمرية مثل التحليل والمنطق عبر الرياضيات والإسعافات الأولية والتربية على الثقافة الإعلامية مثلاً لعدم التأثر بالأخبار المقلقة التي لا تقدّم ولا تؤخّر، إضافة إلى الفنون والموسيقى والرياضة التي يتجاوزون بها حالات الاضطراب. ولا يكفي، وفق شمس الدين، عنوان العودة إلى التعليم، إنما المهم الخطوات والمسار، أي ماذا نُعلّم التلامذة وبأيّ طريقة وفي أيّ مكان؟

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

UNDP: مليارا دولار خسائر لبنان الاقتصادية

ماهر سلامة

يقدّر تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تشرين الأول الجاري بعنوان «العواقب الاقتصادية والاجتماعية لتصاعد الأعمال العدائية في لبنان»، أن خسائر الاقتصاد اللبناني لعام 2024 والناتجة من الحرب الإسرائيلية على لبنان، تبلغ 2 مليار دولار، وأن الناتج المحلي الإجمالي سينكمش بنسبة 9,2% إلى جانب ارتفاع البطالة. قطاعياً، السياحة والزراعة هما أكبر المتضررين.

انكماش كبير

يرى التقرير أن الضرر الاقتصادي الناتج من الحرب الإسرائيلية على لبنان «لن يكون بعيداً من التقديرات لحرب تموز 2006 عندما بلغت الخسائر ما بين 2,5 مليار دولار و 3,6 مليارات دولار (أي ما يُراوح بين 8% و10% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان في ذلك الوقت)». ويتوقع أنكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,2%، ما يشير إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي كنتيجة مباشرة للحرب. وفقاً لحسابات البرنامج، فإن هذا الانكماش في الناتج يُقدّر بنحو 2 مليار دولار، أي إن الناتج كان يبلغ نحو 22 مليار دولار. وهذا التقدير للناتج هو أعلى من تقديرات البنك الدولي التي أشارت إلى أن الناتج في عام 2024 هو أقلّ من 18 مليار دولار. والمصدر الأساسي لهذه الخسائر يأتي من تدمير البنى التحتية والمنازل والنشاطات الإنتاجية في المصانع ومحطات الطاقة وسواها.

إلى جانب ذلك، يتوقع أن يزداد معدل البطالة بنحو 2,3 نقاط مئوية، ليبلغ معدل البطالة الإجمالي 32,6%. بشكل أساسي هذا الانخفاض سببه انزياح الاقتصاد وخسائر في الوظائف وانخفاض في الطلب على العمال. مصدر الضرر اللاحق بالعمال يتعلق بالقطاعات، إذ إنه من أكثر القطاعات المتضررة «سيكون قطاع السياحة، إذ تسببت الحرب في إلغاءات لحجوزات الفنادق وانهيار الأعمال المرتبطة بالسياحة، ما أدّى إلى خسائر كبيرة في الوظائف في هذا القطاع بلغت نحو 5,1%». كما أن قطاع الزراعة هو أحد أكبر المتضررين بعدما «خسر المزارعون والعمال الريفيون وظائفهم في قطاع الزراعة مع انخفاض الإنتاج الزراعي في المناطق المتضررة من الحرب. كما فقد عدد منهم سبل عيشهم مع تدمير الحرب للمزارع والبنية الأساسية الزراعية، التي بلغت نحو 7%». ورغم أن قطاع الإنشاءات سيشهد فورة ضخمة في مرحلة الإعمار، إلا أنه حتى الآن هناك عدد من العمال لا يجدون عملاً بسبب انعدام المشاريع الجديدة.

ضربة للمؤسسات

وقد انعكست، وستنعكس مستقبلاً، الحرب على الشركات الصغيرة والمتوسطة وهي الأكثر عرضة للتضرر في جميع القطاعات. تشير تقديرات المصرف المركزي إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل نحو 90% من الاقتصاد اللبناني، «علماً أن ثلثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيروت وجبل لبنان».

20%

انكماش النشاط التجاري المتوقع في نهاية عام 2024 وذلك بسبب إغلاق الحدود اللبنانية السورية

10%

انكماش في قطاعي النقل والاتصالات بسبب انخفاض النشاط في مطار بيروت الدولي

ويضيف التقرير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء البلد «اضطرت إلى إغلاق أو تعليق أعمالها بسبب القصف المباشر وحالة عدم اليقين الاقتصادي، فضلاً عن النزوح والمخاطر الأمنية وانقطاع سلاسل التوريد، وانخفاض الطلب». كذلك يشير التقرير إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء والاتصالات وإمدادات المياه والطرق والصرف الصحي «تعقّد العمليات التجارية والوصول إلى أماكن العمل، ما يخفّض من القدرة الإنتاجية». ويأتي هذا كلّه بعدما تعرّضت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأحد أكبر الأزمات الاقتصادية والمالية في التاريخ الحديث، ما يجعل وضعها أكثر سوءاً. وبحسب التقرير «يرجح أن تعاني هذه المؤسّسات من الديون، وعدم القدرة على دفع الرواتب، وانخفاض الإنتاج، وتقليص حجم الأعمال، والفشل في الوفاء بالالتزامات المالية». هذه المؤسّسات توظف جزءاً كبيراً من اللبنانيين، وسوء وضعها خلال الحرب يسهم في ارتفاع حجم البطالة في البلد. أما من ناحية الاستهلاك «فيتوقّع التقرير أن ينخفض بنسبة 14,8%، في حين يُقدّر أن ينخفض الاستثمار الخاص بنسبة 2,77%».

من ناحية النشاط الاقتصادي، فإن القطاعات الأكثر تأثراً هي الزراعة والثروة الحيوانية التي شهدت، بحسب التقرير، انخفاضاً بنسبة 6,25%. ويشير التقرير أيضاً إلى أن قطاع الصناعة قد ينكمش بنسبة 3,87%، وقد ينكمش نشاط قطاع البناء بنسبة 1,2%. في حين «يتوقع أن تنخفض الخدمات التجارية بنسبة 8,06% وأن تعاني التجارة من انخفاض حاد بنسبة 21,18% بسبب التحديات اللوجستية وإغلاق الحدود». ومن المُقدّر أيضاً، أن تنخفض حركة التصدير بنسبة 9,8%، بينما سينعكس انخفاض الاستهلاك على حجم الاستيراد الذي سينخفض بنسبة 10,8%.

أما بالنسبة إلى القطاع العام وخدماته. فمن المتوقّع أن يواجه قطاع الطاقة والمياه «أكبر انخفاض بنسبة 24,5%، ما يؤثّر بشدّة على إمدادات المرافق». وفي هذا الأمر انعكاس أكيد على مختلف قطاعات الاقتصاد، إذ إن مجمل القطاعات تعتمد على البنى التحتية للتشغيل، وسلاسل توريدها تعتمد أيضاً على هذه البنى التي إذا تضررت ستترك أثراً كبيراً في النشاط الاقتصادي. وأخيراً «يتوقع أن ينخفض إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 9,16% وأن ترتفع احتياجات التمويل بنسبة 30%».

> القطاعات الأكثر تأثراً هي الزراعة والثروة الحيوانية التي شهدت انخفاضاً بنسبة 6,25%

آثار الحرب على المدى الطويل

لا يقتصر الضرر اللاحق بالاقتصاد على المدى الفوري والقصير، فللحرب نتائج ستظهر على المدى الطويل يتحدث عنها التقرير بإسهاب أيضاً. «حتى لو انتهت الحرب في عام 2024، ستستمر عواقب تصعيد الأعمال العدائية في لبنان لسنوات. ومن دون دعم دولي كبير، تظل التوقعات الاقتصادية للبنان قاتمة». إذ تشير التقديرات إلى أنه «يقدّر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,28% في 2025، و2,43% في 2026، ما يشير إلى تباطؤ اقتصادي طويل الأمد». وفي هذه الحال، سترتفع البطالة بمقدار 1,3% في 2025، و1,4% في 2026، وسينخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 3,6% في 2025، و2,8% في 2026 مع استمرار الأسر في تجربة انخفاض المداخيل وتزايد عدم اليقين الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، يُقدّر التقرير أن ينخفض إجمالي الاستثمار بشكل حاد بنسبة 6,3% في 2025 و2026، مع مواجهة الاستثمار الخاص انخفاضات مماثلة بنسبة 6,6% في 2025 و6,7% في 2026، ما يعكس انخفاض ثقة المستثمرين. وأخيراً ستنخفض الصادرات بنسبة 1,25% في 2025 و1,39% في 2026، في حين قد تنخفض الواردات بنسبة 3,07% في 2025 و2,74% في 2026، مع تباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار اضطراب التجارة.

(هيثم الموسوي)

40% ارتفاع مبيعات السوبرماركت في بيروت وجبل لبنان

فؤاد بزي

مع دخول الحرب الصهيونية على لبنان شهرها الثاني، استقرّت حركة النزوح بشكل نسبي في عدد من المناطق المصنفة «آمنة»، مثل العاصمة بيروت ومناطق الشمال والجبل. ومع هذا الاستقرار تغيّر سلوك المستهلك في السوبرماركت، من التخزين والتموين، إلى البحث عن السلع الضرورية حصراً. كما دفع تركّز الضغط الاستهلاكي في أماكن محدّدة، إلى رفع نسب المبيع في نقاط البيع بـ 40%. وفي المقابل، تمّ تفريغ المناطق التي تتعرض للاعتداءات اليومية من مقوّمات الصمود، مثل وجود نقاط بيع أو توزيع للمواد الغذائية.

«لا يوجد صورة نمطية واحدة لرسم السلوك الاستهلاكي للبنانيين اليوم»، يقول أحد أصحاب السوبرماركت في بيروت. فمع بداية الحرب «انطلقت حركة تموين وتخزين، وتهافت المستهلكون على شراء كلّ شيء من مواد غذائية وأدوات تنظيف شخصية ومنزلية»، إنما اتّسمت بالخجل الذي لم يصل إلى حدود ما بلغته أيام كورونا، مثلاً. لاحقاً «تراجعت حركة التموين والتخزين بسبب استمرار توريد البضائع، فالرفوف ممتلئة دائماً، ما أعطى إشارات اطمئنان للزبائن». عملياً، تعرّض سلوك المستهلك لضغط كبير خلال تشرين الأول الجاري جرّاء عدد من المتغيّرات الأمنية والسياسية. إذ أسهم تغيّر أخبار الجبهة في تفضيل نوع من السلع، أو تراكٍ أخرى. مثلاً، الكماليات شبه منسية على الرفوف في مناطق تواجد النازحين بكثافة، ولا سيما في بيروت والجبل. وتفضل الأسر التي تعيش هناك أو انتقلت حديثاً إلى العيش هناك، السلع الغذائية القابلة للتخزين مثل الحبوب والمعلبات. رغم ذلك يشير صاحب سوبرماركت في المتن، كمال أبي نصر، إلى أن الحركة المتصلة بشراء سلع لا تصنّف أساسية، مستمرّة «هناك طلب على معطّرات الأجواء، وأصناف الشوكولا والسكاكر».

حركة البيع متقلبة جغرافياً وزمنياً. فخلال الأسبوع الماضي «تراجعت المبيعات بشكل عام» بحسب مدير عام المخازن وضاح شحادي، إلا أنّها «بقيت عالية مقارنةً مع الوقت نفسه العام الماضي». ولفت إلى توجّه جديد لدى المستهلكين الآن، إذ «ارتفعت حركة شراء الأصناف الأساسية، مثل الأرز والزيت والسكر والمعكرونة والمعلبات، مع تراجع دائم لمبيع السلك الكمالية». كما أشار شحادي إلى «تراجع حركة التموين والتخزين لدى زبائن المخازن». وأعاد سبب هذا التراجع إلى «الأخبار السياسية والأمنية مع تعويل الناس على بارقة أمل قريبة بوقف لإطلاق النار». أما الضغط الأكبر على حركة البيع، فأكّد شحادي أنّه في المناطق حيث الكثافة الأعلى للنازحين، مثل «عاليه، برمانا، وبيروت». ولكن، في طرابلس مثلاً، «بقي المبيع على حاله من دون زيادات كبيرة».

هذا الاتجاه واضح لدى وزارة الاقتصاد والتجارة. بحسب مدير عام وزارة الاقتصاد محمد بو حيدر، «لوحظ ارتفاع في حركة شراء البقول والزيوت والحبوب والمعلبات». ويقدّر بو حيدر نسبة الارتفاع في مبيعات السوبر ماركت في ما يمكن تسميته بـ«المناطق الآمنة» بنسبة تصل إلى 40%. وفي المقابل، «انعدمت الحركة التجارية تماماً في المناطق حيث الاعتداءات الصهيونية». أما على مستوى نوعية المبيع، من بيع بالتجزئة أو الجملة، فأشار بو حيدر إلى «ارتفاع كبير لحجم الشراء بالشوال». وأعاد السبب إلى «ارتباطها بالمطابخ في مراكز الإيواء، حيث تطبخ المأكولات بكميات كبيرة للنازحين».

وبحسب معطيات وزارة الاقتصاد، وفقاً لبو حيدر، «ارتفعت حركة استيراد الأصناف الغذائية الأساسية من حبوب وزيوت وسكر بنسبة تُراوح من 15% إلى 20%». ويعتقد بو حيدر أنه من «مصلحة كلّ التجار تصريف بضاعتهم بأسرع وقت ممكن. إذ يتواصل استيراد كل أنواع السلع الغذائية التي تضخّ في السوق بشكل طبيعي وهذا أمر مرتبط بسلامة «المعابر البرية والبحرية والجوية».

> ارتفعت حركة شراء الأصناف الأساسية مثل الأرز والزيت والسكر والمعكرونة والمعلبات

إقفال فروع وفتح بعضها جزئياً

في المناطق التي تتعرّض للقصف، ولا سيّما في الضاحية الجنوبية ومناطق الجنوب، أقفلت معظم فروع السوبرماركت. وللتخفيف من الخسائر، عَمَدَ أصحاب هذه المحال إلى إعادة ما يمكن من السلع إلى الموزّدين. واستمرّت حركة التفريغ في واحدة من كبرى السوبر ماركت في الضاحية، لمدّة 3 أسابيع، اضطر فيها صاحبها إلى تأمين الكهرباء يومياً لتشغيل البرادات كي لا تفسد المواد الغذائية المبرّدة قبل إعادتها. في المقابل، يؤكّد مدير عام المخازن وضاح شحادي إبقاء فرع الشياح مفتوحاً بشكل جزئي، إنّما بلا بضائع مبرّدة. أما فرعي الكاسكادا مول في البقاع، وفرع النبطية، فقد أُقفلا تماماً بسبب قربهما من الاعتداءات الصهيونية.

رأي

هتّافو أميركا

جمال غصن *

عندما نجا الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من محاولة الاغتيال في إحدى مزارع ولاية بنسلفانيا، أوقف فريق حمايته الذي كان يسحبه إلى موكبه لإجلائه من المكان لثوانٍ من أجل التوجّه نحو جمهوره قائلاً: «قاتلوا! قاتلوا! قاتلوا!». كثُر تساءلوا يومها عمّا يقصد ترامب بـ«قاتلوا». قاتِلوا مَن ومتى وأين؟ وفي جوٍّ داخلي متوتر لم تشهده الولايات المتّحدة الأميركية منذ عقود، ذهب ذهن كثيرين نحو تفسيره بأنّه دعوة إلى الحرب الأهلية المنتظرة في بلاد العمّ سام. لكن دعوة ترامب للقتال لم تكن إلا هتافاً غريزيّاً مزروعاً فيه وفي كل الأميركيين منذ صغرهم وعبّر عنه عندما كان على بعد مليمترات من لقاء خالقه.

تشغل الرياضة حيّزاً مهمّاً من الثقافة الأميركية، وقد يبدو ذلك مفاجئاً كون الولايات المتّحدة تتصدّر بلاد العالم بنسبة سكّانها الذين يعانون من السُّمنة المفرطة، لكنّ الاهتمام بالرياضة لا يعني ممارستها. الرياضة هي جزء أساسي من الترفيه والإلهاء الأميركي تماماً وتؤدّي نفس الوظيفة التي كانت تؤدّيها العروض التي كان يقيمها القيصر في مدرّج روما القديم، ومعظم المهتمّين بالرياضة هم المشاهدون... والمعلنون الذين يريدونهم أن يستهلكوا منتجاتهم. الإعلانات لم تتغيّر منذ عقود، ففي كل فاصل، هناك إعلان لمطعم وجبات سريعة لا تؤكل ولا تهضم، يليها إعلان لأدوية للحرقة وعسر الهضم، وآخر لشركة تأمين صحي، ولا يغيب جهاز التعبئة العسكرية في البنتاغون الذي يبحث دائماً عن منتسبين جدد إلى الفرق المختلفة في القوات المسلحة الأميركية. لا يقتصر حضور المباريات الرياضية ومشاهدتها على الدوريات المحترفة، بل يمتد إلى الرياضات المدرسية والجامعية، وأكبر مدرّجات العالم اليوم هي تلك التي تحيط بالملاعب التي تستضيف مباريات كرة القدم الأميركية الجامعية، حيث يوجد في حرم جامعات مثل ميشيغان وتكساس وألاباما وغيرها ملاعب تتّسع مدرّجاتها لأكثر من مئة ألف مشجّع. جزء من هذه الثقافة الرياضية هي أن لكلّ من هذه الجامعات والمدارس «أغنية قتالية» ومعظمها هي عبارة عن تهجئة اسم المدرسة أو الجامعة على ألحان تتشابه كثيراً، تعزفها الفرقة الموسيقية للمدرسة وتختتم غالباً بكلمة تتردّد ثلاث مرّات «قاتلوا! قاتلوا! قاتلوا!». الفرقة الموسيقية دائمة الحضور في المدرّجات في المباريات المدرسية والجامعية، فهي جزء ضروري من ثقافة الاستهلاك الرياضي.

لكنّ هناك عنصراً تسليعياً آخر وهو موجودٌ حصراً في ثقافة الرياضة الأميركية. فرقة الهتّافين والهتّافات. وظيفة هؤلاء الابتسام الدائم وتحفيز الحضور على التشجيع والهتاف خلال المباراة. عدا عن «قاتلوا! قاتلوا! قاتلوا!»، يردّد الهتّافون كليشيهات أخرى مثل «العب يا فريق» و«اربح يا فريق» و«أحدثوا ضجة» و«دفاع»، أو بالأحرى «دي - فاع». لكنّ ما يميّز الهتّافين والهتّافات عن الفرقة الموسيقية والمشجّعين هو أنّهم يديرون ظهرهم للملعب، وبالتالي مجريات المباراة أثناء أدائهم لوظيفتهم. هم بالمبدأ يتوجّهون إلى الجمهور بهتافاتهم، لكنّ الجمهور باله بالمباراة ولا بيديهم أيّ اهتمام إلّا في لحظات الملل، أو خلال الأوقات المستقطعة خلال اللعبة التي يملأها البث التلفزيوني بإعلاناته. في بعض الأحيان، ترى عيون الجمهور مغرورقة بالدموع واللاعبين مضرّجين بالدماء، والهتّافين لا يغيّرون لا ابتسامتهم ولا هتافهم لأنهم لا يدركون ما يحصل خلفهم.

الهيمنة الأميركية جعلت «ثقافتها» تغزو العالم المعولم، وبما أنّ لبنان معولم فهو ليس عصيّاً على هذا النوع من الغزو. لم تصلنا من الثقافة «الرياضية» الأميركية لا الفرقة الموسيقية ولا رياضة البيسبول (الحمد لله)، لكن تسرّبت إلينا محالّ الدجاج المقلي التي ترتفع طبقات عدة في مناطق عدة، وخاصة في جنوب لبنان، وجوقة من هتّافي «فريق أميركا». صحيحٌ أن الهتّافين يهتفون نفس الهتافات إن فاز فريقهم أو خسر، لكنّ الفرق بين هتّافي الفرق المدرسية والجامعية في أميركا من جهة، وهتّافي «فريق أميركا» من جهة أخرى، هو أن السابقين يعرفون أنهم ليسوا جزءاً من الفريق الذي ينافس في الميدان. أمّا هتّافو «فريق أميركا» في لبنان، فهم أيضاً ليسوا جزءاً من الفريق الذي ينافس في الميدان ويتوجّهون إلى جمهور لا يوليهم أيّ اهتمام إلّا عند الملل، لكنّ هذا لم يمنعهم من أن يتوّجوا أنفسهم بكأس البطولة، رغم أن المباراة ما زالت في شوطها الأول. ماذا يمكن القول لهؤلاء غير «قاتلوا! قاتلوا! قاتلوا!».

* من أسرة «الأخبار»

كاريكاتير نهاد علم الدين

عملية غليلوت

على الغلاف

عملية استشهادية قرب «غليلوت»
قواعد العدو مكشوفة أمام الفدائيين

تحمل العملية دلالات عدة، لا سيما في ما يتعلق بمكانها وزمانها وأهدافها (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

تزامناً مع إحياء قادة الاحتلال، أمس، ذكرى السابع من أكتوبر، بحضور المئات من عائلات القتلى والأسرى، ضرب «طوفان» جديد المؤسسة العسكرية والاستخباراتية في الكيان، بعد عملية الدهس التي وقعت بالقرب من تل أبيب. ونفّذ الشاب الفلسطيني، رامي ناطور، العملية النوعية قرب أحد المواقع الحساسة في شمال تل أبيب، متسبباً بإصابة العشرات من الجنود والضباط والعناصر الأمنيين بجروح خطيرة وحرجة، بعد ساعات فقط من إلغاء جيش العدو استدعاء المئات من جنود الاحتياط إلى القواعد العسكرية، بعد بروز تقييمات أمنية تتحدث عن إمكانية حصول رد إيراني يستهدف تلك القواعد. وفيما نفّذت عائلة الشاب أن يكون ما جرى عملية دهس متعمّدة، لافتةً إلى أنّه لا يتعدى كونه «حادث سير»، رجّحت شرطة الاحتلال أن ما جرى هو هجوم ذو «خلفية قومية»، مؤكدة أنها باشرت التحقيق فيه.

وتحمل العملية دلالات عدة، ولا سيما في ما يتعلق بمكانها وزمانها وأهدافها، ما يجعلها إحدى أبرز العمليات الفدائية منذ بدء الحرب. ووسط غياب التفاصيل الكاملة عنها، تشير المعلومات المتوفّرة إلى إصابة العشرات من المستوطنين بجروح وُصفت بعضها بالخطيرة، بعدما تعرّضت حافلة ركاب تحمل على متنها عشرات الجنود والضباط الذين كانوا في طريقهم للالتحاق بالقواعد العسكرية، للدهس من قبل سائق شاحنة، قرب قاعدة «غليلوت» العسكرية والتي تضم مقر جهاز «الموساد» والوحدة «8200»، قبل أن يتم الإعلان لاحقاً عن مقتل مستوطن متأثراً بجروحه. وبحسب شرطة الاحتلال، فإن «حافلة توقفت قرب المحطة لإنزال الركاب بالقرب من (غليلوت). وفي تلك الأثناء، وصلت شاحنة مسرعة، واصطدمت بالحافلة والركاب الموجودين في المحطة»، ما جعل حتى مهمة وصول طواقم الإسعاف إلى المصابين المتواجدين تحت الحافلة أكثر صعوبة، علماً أنّ قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وأكثر من 100 سيارة إسعاف هرعت إلى موقع الحادثة، في مؤشر إلى وقوع عدد كبير من الإصابات. وعلى جري العادة، تدخّلت الرقابة العسكرية سريعاً لفرض حظر على نشر أي تفاصيل عن العملية، الأمر الذي جعل هويات المصابين والقتلى، جنباً إلى جنب أعدادهم، مجهولة حتى اللحظة. لكن طبقاً لمصادر عبرية، فقد تمّ إطلاق النار على منفّذ الهجوم، وهو من مدينة قلنسوة في الداخل المحتل، ما أدى إلى استشهاده.

وعزضت عملية الدهس وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، لموجة من التهجّم والسخرية، إذ شنّ زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد، هجوماً عليه، قائلاً: «هجوم تلو الآخر في عهد وزير الفشل الوطني بن غفير»، فيما سخر الإسرائيليون، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من بن غفير بعد وصوله إلى موقع الحادثة، مشيرين إلى أنّه حضر مسرعاً «لالتقاط الصور مع الشخص الذي أطلق النار على مُنفّذ العملية». ولم يمنع ما تقدّم بن غفير من «التفاخر»، من موقع الحادثة، بأنّ خطته في توزيع السلاح «أثبتت أنها صائبة وتساهم في إنقاذ الأرواح»، وأنّ «ما جرى في غليلوت يشكل فرصة لرئيس الوزراء وجميع أعضاء الائتلاف لدعم قانون ترحيل عائلات الإرهابيين».

وأثارت العملية حالة من الخوف والاستنفار الأمني، ودفعت بجيش الاحتلال إلى إجراء عمليات تفتيش واسعة في موقع الحادثة، خشية وجود عبوات ناسفة في المكان، ولا سيما بعد حديث وسائل إعلام عبرية عن أنّ منفذ الهجوم خرج من الشاحنة وفي حوزته سكين، وأنه حاول تنفيذ عملية طعن أيضاً. ووسط ذلك، اتهم بعض المراقبين وصنّاع السياسة في إسرائيل حزب الله وإيران بـ«الوقوف خلف العملية»، نظراً إلى أنّ قاعدة «غليلوت» كانت «مكشوفة» أمام الحزب، وعرضة لاستهدافاته المتكررة. وبالفعل، يعكس الهجوم، طبقاً لخبراء، واقع أنّ القواعد الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، التي كان يلفها الغموض والسرية، أصبحت، منذ السابع من أكتوبر الماضي، أكثر انكشافاً، لا فقط في ما يتعلق بموقعها، بل أيضاً بطبيعة مهماتها وعملها والجهات التابعة لها، ما يرجع، جزئياً، إلى التفاصيل التي كشفها حزب الله عنها منذ فتح جبهة إسناد غزة، بالإضافة إلى عمليتَي «الوعد الصادق» الإيرانيتين اللتين استهدفتاها. وعليه، أصبح الخبراء يحذرون من أنّ «الانكشاف الأمني والاستخباري الكبير، والذي فضحت هذه العملية جزءاً منه، يدل على وجود مشكلة أوسع، تطاول العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، ما يجعل مثل هذه المواقع هدفاً لا للقصف والاستهداف فحسب، بل للعمليات الفدائية الفردية أو المنظمة على حد سواء».

> يحذّر الخبراء من أنّ الانكشاف الأمني والاستخباري ينذر بوجود مشكلة تطاول العمق الاستراتيجي الإسرائيلي

وتشكّل عملية تل أبيب استكمالاً لسلسلة العمليات الفدائية التي وقعت، أخيراً، في الداخل المحتل، تزامناً مع دخول فلسطينيي الـ48 على خط المواجهة، وإذ يفرض ذلك واقعاً ميدانيّاً جديداً على إسرائيل، فهو يطرح تساؤلات حول احتمال تدحرج الأوضاع الأمنية على نطاق أوسع، خصوصاً مع تهديد سلطات الاحتلال باتخاذ إجراءات ضد أهالي وعائلات المنفّذين.

ولم يخرج الفلسطينيون من شمال القطاع استجابةً لبيانات جيش العدو وتهديداته، بل إنّ كل الذين رصدتهم كاميرات العدو، «أخرجوا» بعدما هاجمت الدبابات لعائلة أبو شدق في مدينة بيت لاهيا، وراح ضحيتها 35 شهيداً والمئات من الجرحى. ووفقاً للزميل محمد المصري، فقد دمرت الطائرات الحربية خمسة منازل مأهولة تستضيف نازحين، فيما لم تصل أي سيارات إسعاف أو دفاع مدني لإخلاء المصابين الذين نزف أكثرهم حتى الموت، بسبب تعطيل الاحتلال عمل طواقم الإسعاف والدفاع المدني، بعد تدمير سياراتها واعتقال كل الطواقم الطبية من مستشفى «كمال عدوان». أما المجزرة الثانية فقد ارتكبها العدو في محيط مدرسة الفاخورة، حيث قصف عدداً من المنازل المأهولة المبنية من الصفيح خلف مدرسة الفاخورة، ما تسبب باستشهاد 11 مواطناً وإصابة العشرات. وفي ثالث مجازره الكبرى، قصف منزلاً لعائلة غبان في مشروع بيت لاهيا، يسكنه نازحون من عائلة الكحلوت، ما تسبب باستشهاد العشرات.

> الأمر المشترك بين مجازر أول من أمس الثلاث، هو أنها نفّذت جميعها في الظلام

ولعل الأمر المشترك بين المجازر الثلاث، هو أنها نُفّذت جميعها في الظلام، من دون تغطية صحافية، وأن الشهداء عايشوا الموت منذ الإصابة حتى نزف آخر قطرة من دمائهم، قبل أن يصل أول من اكتشف المجزرة إليهم وهم جثامين هامدة.

عودة «دوامة» المفاوضات
مصر تجرّب حظها

القاهرة – **الأخبار**

بعد توقف دام شهرين، استؤنفت، أمس، المفاوضات حول وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وسط حديث عن «صفقة مصغّرة» ترعاها القاهرة، تمهّد لإدخال قدر كبير من المساعدات إلى القطاع، إلى جانب الإفراج عن عدد محدود من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، في مقابل تهدئة ليومين والإفراج عن 4 من الأسرى الإسرائيليين. وأحاطت القاهرة تصورها هذا، والذي جرت مناقشته تفصيلياً لساعات في الدوحة، بالتفاؤل في إحداث اختراق، في ظل ما عدّتها رغبة إسرائيلية في الوصول إلى حل. وأوضح الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الجزائري، عبد المجيد تبون، في القاهرة، أن الخطة التي طرحتها بلاده تتضمن التفاوض خلال 10 أيام من أجل استكمال الإجراءات التي تؤدي إلى الوقف الكامل لإطلاق النار، علماً أن هذه الخطة تم إعداد معظم بنودها بناءً على المقترحات التي قدّمها المدير الجديد للمخابرات المصرية، حسن رشاد.

على أن تلك المبادرة لا يبدو أنها ستغيّر من الأمر شيئاً، إذ في مقابل الميل الإسرائيلي إلى قبول الجزء الأول منها، يتمسك الجانب الفلسطيني بوجود ضمانات باستكمال التفاوض في غضون الأيام العشرة المحددة في المقترح، وهو ما تتذرع القاهرة إزاءه بأن الحصول على تعهد إسرائيلي قابل للتنفيذ بات صعباً، وخصوصاً في حال عودة دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية، بعد إجراء الانتخابات مطلع الشهر المقبل. وفيما شهدت جولة المفاوضات الحالية، حضور وفد المخابرات المصرية إلى جانب مدير المخابرات المركزية الأميركية، وليام بيرنز، ورئيس «الموساد»، ديفيد برنياع، ورئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، فمن المتوقّع أن يشتغل المشاركون فيها على الوصول إلى حلول وسطية، في ظل «بوادر وجود إرادة سياسية» لدى تل أبيب. وبحسب مصادر مصرية، فإن اتصالات مكثّفة مع واشنطن جرت بالفعل خلال اليومين الماضيين، وسط ترتيب لمحادثة هاتفية بين السيسي والرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال الساعات المقبلة، في حال إحراز تقدم في المفاوضات التي تقول القاهرة إنها قد تؤدي أيضاً إلى خفض التصعيد في لبنان. ويعتقد المسؤولون المصريون بأن إسرائيل أصبحت أكثر تقبلاً للانخراط في الصفقة في الوقت الحالي، في ظل تعاظم خسائر جنودها في الشمال، ورغبة رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، في تحقيق توازن بين الخسائر والمكاسب. كما يرى الجانب المصري أنه بالإمكان الاستفادة من تلك العوامل، إلى جانب الانتقادات الدولية للوضع الإنساني داخل القطاع، من أجل تحقيق ما تعتبره القاهرة أولوية في الوقت الحالي، وهو إدخال المساعدات والتهدئة المؤقتة.

> يعتقد المسؤولون المصريون بأن إسرائيل أصبحت أكثر تقبلاً للانخراط في الصفقة

(أ ف ب)

مجازر تحت جُنح الظلام
إسرائيل تواصل الإبادة «الإيحائية»

غزة – **يوسف فارس**

تتخطى أهداف العملية البرية المستمرة منذ 23 يوماً في محافظة شمال غزة، الحدود العسكرية التي يزعم جيش العدو أنها محصورة فيها. وفي الأيام الأولى من التوغل، استخدمت صحيفة «هآرتس» العبرية مفردة غريبة في وصف الأهداف المضمرة، حيث قالت إنها «عملية إيحائية»، شارحةً أحداث الأيام الأخيرة، ولا سيما صور التهجير والتنكيل بالأهالي المدنيين، والذين رفضوا الاستجابة لتهديدات الاحتلال وأخرجوا من تحت مدفع الدبابة. كذلك، يشارك الصحافيون الإسرائيليون المشاهد التي توثّقها وتنشرها كاميرات الجيش، مرفقين إياها بتعليقات، على غرار ما كتبه الصحافي في «القناة 14»، عميت سيغال، معلّقاً على إحدى صور التهجير بالقول: «واقع جباليا هو مستقبل الضفة». وهكذا، يُظهر الإيحاء المطلوب من العملية أن حكومة الاحتلال تجرّب حدود ما يمكنها فعله على طريق حسم الصراع في مختلف الساحات؛ وأهمها الضفة الغربية، من خلال القيام بخطوات صادمة، وقياس ردة الفعل الدولية والغربية ومستوى الاستجابة الإقليمية مع تلك الخطوات. وإذا كان الأهالي في جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون يدفعون اليوم ضريبة وقف مخطط التهجير من دمائهم، فإن مناطق أخرى في فلسطين وخارجها، قد تكون في يوم ما مضطرة إلى دفع أثمان مضاعفة مقابل تعطيل الكباش الإسرائيلي.

غزيون يتفقدون الأضرار بعد غارة جوية إسرائيلية ليلية في بيت لاهيا (أ ف ب)

كسور الغزيّين بلا جبْر: «البلاتين» يضاعف معاناة الجرحى

غزة - **هداية محمد التتر**

في قسم جراحة العظام في «المستشفى الأهلي العربي» المعروف بـ«المعمداني»، يستلقي زياد المبيض على سريره، وقد لفّ ما تبقّى من ساعده الأيمن بالشاش الأبيض، فيما أسياخ البلاتين تمتد داخل عظام ساقه، من الركبة إلى كعْبة القدم. ويروي زياد الذي كان قد أصيب، الشهر الماضي، خلال تواجده في مركز إيواء «مدرسة ابن الهيثم» في حي الشجاعية، في حديث إلى «الأخبار»، تفاصيل لحظة استهداف طائرات الاحتلال للمركز، مشيراً إلى أنّه «كان جالساً مع أسرته»، قبل أن يتسبب الهجوم ببتر في ساعده الأيمن وفقدان مفصل الرجل اليمنى، بالإضافة إلى كسور، وجرح بعمق 4 سم في الساق نفسها، «بينما أصيب طفلاي بجروح في الرأس والجسد، وهما حالياً يتماثلان للشفاء».

ويصف زياد حالته بأنّها أشبه بوضع أسير مكبّل، يمضي جلّ وقته تحت «التعذيب»، مشيراً إلى أنّ «أسياخ البلاتين تنخر في جسدي والالتهابات تغزو جروحي، فيما يفاقم عدم توفر العلاجات الضرورية من تدهور حالتي الصحية». ووسط غياب العلاجات والمسكّنات اللازمة، يتمّ التغيير على جروحه من دون تخدير، في حين تم تأجيل العمليات الجراحية التي يحتاج إليها، مرات عدة، بسبب الحالات الطارئة التي تصل من شمال قطاع غزة. ومما يؤخر وقت التعافي أيضاً، انعدام التغذية الصحية السليمة وقلة الفيتامينات، ولا سيما أنّ الاحتلال يمنع وصول «اللحوم والدجاج والبيض إلى مدينة غزة وشمالها، منذ بدء الحرب»، طبقاً للمبيض، الذي يطالب المؤسسات الدولية بالعمل على إدخال الأدوية والعلاجات ومسكّنات الآلام، فضلاً عن الأغذية الضرورية التي يحتاج إليها الجسم للشفاء».

ولا تقلّ أوجاع ابتهال سرور، التي أصيبت وزوجها وطفلها في قصف استهدف مركز إيواء مدرسة النصر في آب الماضي، وفقدت على إثره طفلتها الأخيرين حدّة، ولا سيما أنّ أعمدة البلاتين نفسها قد زُرعت في عظام ساعدها الأيمن، والجزء العلوي من رجلها اليمنى، ما يعيق حركتها ويمنعها من ممارسة حياتها الطبيعية، ويجبرها على الاستعانة بالكرسي المتحرك. وتصف سرور الشعور بأنّه «أشبه بكهرباء تسري في جسدي، خصوصاً عندما أغسل يدي بالمياه العادية»، متابعةً، في حديث إلى «الأخبار»، أنّ «فصل الشتاء لم يبدأ بعد، والبرد ينهش عظمي»، متسائلة عمّا ستؤول إليه الأوضاع، بعد أن تصبح درجات الحرارة أكثر انخفاضاً. وتوضح سرور أنّ جهاز البلاتين «يضغط على الأوتار، ويؤدي إلى تيبّس في عضلات اليد والقدم ومفصل الرجل اليمنى». وعلى غرار زياد، تلفت إلى أنّه من المفترض أن تكون بعض الكسور قد التأمت بالفعل، لولا سوء التغذية.

وفي السياق نفسه، يوضح الدكتور فضل نعيم، استشاري طب وجراحة العظام والقائم بأعمال مدير «المستشفى المعداني»، في معرض حديثه عن المضاعفات التي تصيب الجرحى، أنّ مسامير البلاتين التي تخترق العظم واللحم، تؤدي إلى تهيّج الجسم وإصابته بالتقرّحات، وتسهّل وصول الميكروبات إلى العظم والتهابه، فضلاً عن المعاناة اليومية التي تسببها في ما يتعلق بالنظافة الشخصية والملابس والنوم، مشيراً إلى أن الأطباء يضطرون إلى إبقاء جهاز البلاتين على أطراف المصابين مدة طويلة، لأسباب عدة، من بينها أنّ الكسر يكون في بعض الأحيان مركباً ومشتملاً على فقدان في العظم، وأن عدداً من المصابين يحتاجون إلى تحويلهم إلى خارج القطاع، وأن ثمة أعداداً كبيرة جداً تصل بشكل متواصل، «ما يمنعنا من التعامل مع الكسور القديمة». ويلفت نعيم إلى أن إغلاق المعابر أدّى إلى نقص في الإمكانات، وعجز الوزارة عن تحويل المصابين إلى الخارج، ما يؤخّر علاجهم، ويؤدي إلى بتر أحد أعضائهم، بالإضافة إلى عدم قدرة الوفود الطبية على الوصول إلى القطاع لمساندة الكوادر الطبية، التي تعمل بشكل متواصل منذ عام.

ويبين أن «البلاتين الخارجي يُستخدم مؤقّتاً لعلاج الكسور التي تصيب الأنسجة الرقيقة، والتي لا يمكن تثبيتها من الداخل تجنباً لحصول التهاب، فضلاً عن سرعة تركيبه مقارنة بالبلاتين الداخلي»، مضيفاً أنّه «في حال وصول عدد كبير من المرضى والمصابين في اللحظة نفسها، نضطر إلى وضع البلاتين الخارجي كتثبيت مؤقت، بهدف الحفاظ على الكسر في وضع مقبول إلى حين استقرار الحالة العامة، وتمكّن الاختصاصيين الآخرين من التعامل مع الحالات». على أنّ المشفى يعاني، طبقاً لنعيم، من نقص شديد في أدوات تثبيت الكسور، سواء الداخلية أو الخارجية، «ما يجعلنا مضطرين، في كثير من الأحيان، إلى أن نعيد استخدام الجهاز الواحد لأكثر من مريض بعد تعقيمه، بينما نضطر، في حالات أخرى، إلى إجراء تعديل وثني في الشريحة أو البلاتين، لتناسب مكان الكسر».

على الغلاف

إسرائيل ما بعد الردّ «المحدود»
ماذا لو لم ترتدع إيران؟

أفرطت الرواية الإسرائيلية في تعظيم «الإنجازات» (أ ف ب)

يحيى دبوق

تواصل إسرائيل، منذ أن أعلنت عن هجماتها الأخيرة في إيران، الدفاع عن إنجازات تقول إنها حقّقتها ضدّ مروحة واسعة من الأهداف الإيرانية، بحيث لم تُبقِ السردية العبرية أيّ مكوّن من مكوّنات القدرة لدى عدوها، خارجها، بما فيها القدرات الدفاعية والهجومية والتصنيعية. وفي هذا الإطار، يبدو أن المبالغة جاءت بتوجيهات عليا، للردّ على انتقادات داخلية وتعبيرات لافتة عن خيبات الأمل، صدرت عن ساسة وخبراء وجمهور، ومثّلت السمة الرئيسية للتشكيك في تلك «الإنجازات». وفي المقابل، فإن التهوين الذي صدر عن الجانب الثاني، أي إيران، عاد ليستقر على ما هي عليه الخسائر، علماً أن ذلك التهوين كان محدوداً نسبياً قياساً إلى المبالغات التي وصلت إليها الرواية الإسرائيلية على لسان من يعتمدهم النطق العسكري للجيش، في تسويق سردياته.

واللافت في هذه الأخيرة، الإفراط في تعظيم الإنجازات، ومن بينها الإسرائيلي ثلاث علامات، في اليوم الذي أعقب الهجمات:

أولاً، الأمل بأن يكون الرد الإسرائيلي آخر الضربات بين تل أبيب وطهران، من دون الانجرار إلى سلسلة ردود، لا يمكن للجانبين تحديد حدّها النهائي وأضرارها، خصوصاً أن حالة اللايقين بالنسبة إلى النتائج تفوق ما يمكن تقديره مسبقاً، لأسباب تتعلق بالمتغيرات اللاحقة وغير المتوقّعة على أي فعل أو فعل مقابل.

ثانياً، ثمّة إدراك مسبق بأن إيران لم تقل كلمتها بعد، إذ إن تصريحات المسؤولين الإيرانيين، لا تعبّر عن توتب للرد على الرد، وإن كانت في الوقت نفسه لا تسمح لتل أبيب بالاطمئنان إلى أن طهران ستحجم عن أي فعل. وفي هذا السياق، يندرج كلام المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، عن أن «الكيان الصهيوني أخطأ في الحسابات ويجب تفهيمه إرادة الشعب الإيراني».

ثالثاً، تأمل تل أبيب المساومة على إيقاف سلسلة الضربات، الأمر الذي يفسّر ما ورد من واشنطن، وبالتبعية من الأولى، بأن الرد الإيراني على الرد الإسرائيلي، من شأنه أن يتسبب بعرقلة الجهود التي تُبذل لوقف إطلاق النار. وفي هذا الأمر، إشارة إلى بدء تدفق العروض الأميركية على إيران، والتي ستُرتفع وتيرتها في الأيام المقبلة، سواء داخل الغرف المغلقة أو عبر الرسائل المنقولة من قِبل أطراف ثالثة.

وعلى أي حال، تأمل إسرائيل أن يكون هجومها الأخير قد ظهّر قدرتها على الوصول إلى الأهداف داخل الأراضي الإيرانية، وأفهم الإيرانيين إمكاناتها في إيذاء بلادهم، في حال قررت توسيع مروحة الضربات لتشمل أهدافاً اقتصادية ومدنية وبنية تحتية، وأن يفرمل بالتالي أي اندفاعة إيرانية إلى الاستمرار في المواجهة. لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي منع إسرائيل ابتداء عن توسيع مروحة الاستهداف، وحال دون ما كان الملح إليه التهديد اللفظي؟

> **الكرة الآن في ملعب إيران التي سيكون لها أن تحدد وجهة المواجهة ومستواها وحد الأذية فيها**

وبالمجمل، تُلحظ لدى الجانب الإسرائيلي ثلاث علامات، في اليوم الذي أعقب الهجمات:

أولاً، الأمل بأن يكون الرد الإسرائيلي آخر الضربات بين تل أبيب وطهران، من دون الانجرار إلى سلسلة ردود، لا يمكن للجانبين تحديد حدّها النهائي وأضرارها، خصوصاً أن حالة اللايقين بالنسبة إلى النتائج تفوق ما يمكن تقديره مسبقاً، لأسباب تتعلق بالمتغيرات اللاحقة وغير المتوقّعة على أي فعل أو فعل مقابل.

ثانياً، ثمّة إدراك مسبق بأن إيران لم تقل كلمتها بعد، إذ إن تصريحات المسؤولين الإيرانيين، لا تعبّر عن توتب للرد على الرد، وإن كانت في الوقت نفسه لا تسمح لتل أبيب بالاطمئنان إلى أن طهران ستحجم عن أي فعل. وفي هذا السياق، يندرج كلام المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، عن أن «الكيان الصهيوني أخطأ في الحسابات ويجب تفهيمه إرادة الشعب الإيراني».

ثالثاً، تأمل تل أبيب المساومة على إيقاف سلسلة الضربات، الأمر الذي يفسّر ما ورد من واشنطن، وبالتبعية من الأولى، بأن الرد الإيراني على الرد الإسرائيلي، من شأنه أن يتسبب بعرقلة الجهود التي تُبذل لوقف إطلاق النار. وفي هذا الأمر، إشارة إلى بدء تدفق العروض الأميركية على إيران، والتي ستُرتفع وتيرتها في الأيام المقبلة، سواء داخل الغرف المغلقة أو عبر الرسائل المنقولة من قِبل أطراف ثالثة.

وعلى أي حال، تأمل إسرائيل أن يكون هجومها الأخير قد ظهّر قدرتها على الوصول إلى الأهداف داخل الأراضي الإيرانية، وأفهم الإيرانيين إمكاناتها في إيذاء بلادهم، في حال قررت توسيع مروحة الضربات لتشمل أهدافاً اقتصادية ومدنية وبنية تحتية، وأن يفرمل بالتالي أي اندفاعة إيرانية إلى الاستمرار في المواجهة. لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي منع إسرائيل ابتداء عن توسيع مروحة الاستهداف، وحال دون ما كان الملح إليه التهديد اللفظي؟

> **الكرة الآن في ملعب إيران التي سيكون لها أن تحدد وجهة المواجهة ومستواها وحد الأذية فيها**

وبالمجمل، تُلحظ لدى الجانب الإسرائيلي ثلاث علامات، في اليوم الذي أعقب الهجمات:

أولاً، الأمل بأن يكون الرد الإسرائيلي آخر الضربات بين تل أبيب وطهران، من دون الانجرار إلى سلسلة ردود، لا يمكن للجانبين تحديد حدّها النهائي وأضرارها، خصوصاً أن حالة اللايقين بالنسبة إلى النتائج تفوق ما يمكن تقديره مسبقاً، لأسباب تتعلق بالمتغيرات اللاحقة وغير المتوقّعة على أي فعل أو فعل مقابل.

ثانياً، ثمّة إدراك مسبق بأن إيران لم تقل كلمتها بعد، إذ إن تصريحات المسؤولين الإيرانيين، لا تعبّر عن توتب للرد على الرد، وإن كانت في الوقت نفسه لا تسمح لتل أبيب بالاطمئنان إلى أن طهران ستحجم عن أي فعل. وفي هذا السياق، يندرج كلام المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، عن أن «الكيان الصهيوني أخطأ في الحسابات ويجب تفهيمه إرادة الشعب الإيراني».

ثالثاً، تأمل تل أبيب المساومة على إيقاف سلسلة الضربات، الأمر الذي يفسّر ما ورد من واشنطن، وبالتبعية من الأولى، بأن الرد الإيراني على الرد الإسرائيلي، من شأنه أن يتسبب بعرقلة الجهود التي تُبذل لوقف إطلاق النار. وفي هذا الأمر، إشارة إلى بدء تدفق العروض الأميركية على إيران، والتي ستُرتفع وتيرتها في الأيام المقبلة، سواء داخل الغرف المغلقة او عبر الرسائل المنقولة من قِبل أطراف ثالثة.

وعلى أي حال، تأمل إسرائيل أن يكون هجومها الأخير قد ظهّر قدرتها على الوصول إلى الأهداف داخل الأراضي الإيرانية، وأفهم الإيرانيين إمكاناتها في إيذاء بلادهم، في حال قررت توسيع مروحة الضربات لتشمل أهدافاً اقتصادية ومدنية وبنية تحتية، وأن يفرمل بالتالي أي اندفاعة إيرانية إلى الاستمرار في المواجهة. لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي منع إسرائيل ابتداء عن توسيع مروحة الاستهداف، وحال دون ما كان الملح إليه التهديد اللفظي؟

> **الكرة الآن في ملعب إيران التي سيكون لها أن تحدد وجهة المواجهة ومستواها وحد الأذية فيها**

وبالمجمل، تُلحظ لدى الجانب الإسرائيلي ثلاث علامات، في اليوم الذي أعقب الهجمات:

أولاً، الأمل بأن يكون الرد الإسرائيلي آخر الضربات بين تل أبيب وطهران، من دون الانجرار إلى سلسلة ردود، لا يمكن للجانبين تحديد حدّها النهائي وأضرارها، خصوصاً أن حالة اللايقين بالنسبة إلى النتائج تفوق ما يمكن تقديره مسبقاً، لأسباب تتعلق بالمتغيرات اللاحقة وغير المتوقّعة على أي فعل أو فعل مقابل.

ثانياً، ثمّة إدراك مسبق بأن إيران لم تقل كلمتها بعد، إذ إن تصريحات المسؤولين الإيرانيين، لا تعبّر عن توتب للرد على الرد، وإن كانت في الوقت نفسه لا تسمح لتل أبيب بالاطمئنان إلى أن طهران ستحجم عن أي فعل. وفي هذا السياق، يندرج كلام المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، عن أن «الكيان الصهيوني أخطأ في الحسابات ويجب تفهيمه إرادة الشعب الإيراني».

ثالثاً، تأمل تل أبيب المساومة على إيقاف سلسلة الضربات، الأمر الذي يفسّر ما ورد من واشنطن، وبالتبعية من الأولى، بأن الرد الإيراني على الرد الإسرائيلي، من شأنه أن يتسبب بعرقلة الجهود التي تُبذل لوقف إطلاق النار. وفي هذا الأمر، إشارة إلى بدء تدفق العروض الأميركية على إيران، والتي ستُرتفع وتيرتها في الأيام المقبلة، سواء داخل الغرف المغلقة او عبر الرسائل المنقولة من قِبل أطراف ثالثة.

وعلى أي حال، تأمل إسرائيل أن يكون هجومها الأخير قد ظهّر قدرتها على الوصول إلى الأهداف داخل الأراضي الإيرانية، وأفهم الإيرانيين إمكاناتها في إيذاء بلادهم، في حال قررت توسيع مروحة الضربات لتشمل أهدافاً اقتصادية ومدنية وبنية تحتية، وأن يفرمل بالتالي أي اندفاعة إيرانية إلى الاستمرار في المواجهة. لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي منع إسرائيل ابتداء عن توسيع مروحة الاستهداف، وحال دون ما كان الملح إليه التهديد اللفظي؟

> **الكرة الآن في ملعب إيران التي سيكون لها أن تحدد وجهة المواجهة ومستواها وحد الأذية فيها**

طهران لا تهوّل ولا تهوّن
الهدف كسر إرادة تل أبيب

مجاز تحت جنح الظلام: إسرائيل تواصله الإبادة «الإيحائية»

طهران - محمد خواجوئي

يطرح الهجوم الإسرائيلي الأخير على «أهداف عسكرية» في إيران، والذي يُعد الأول الذي تتبناه تل أبيب ضدّ طهران، تساؤلات حول ما إذا كان سيشكل «نهاية» الصراع المباشر المستمر بين الطرفين منذ نحو سنة، أم بداية جولة جديدة من التصعيد بينهما. وبالعودة إلى أبرز التطورات الميدانية ذات الصلة في الأشهر الماضية، فإنّ عملية «الوعد الصادق» الأولى، والتي نفّذتها إيران، في الأول من نيسان، رداً على العدوان الإسرائيلي على قنصليتها في دمشق، وعلى الرغم من أنّها اتسمت بطابع «رمزي» أكثر من كونها مهمة من حيث النقاط والمواقع المستهدفة والأضرار التي تسببت بها، فهي هدفت إلى إظهار «إرادة» إيران الدخول في «معركة مباشرة» مع إسرائيل، بعد سنوات من «حرب الظل» بينهما. ومذّاك، دخل الجانبان في مسار «مكوكي»، دفع بإسرائيل إلى شنّ هجوم استهدف رادار منظومة الدفاع الجوي «إس 300» في قاعدة أصفهان الجوية وسط إيران، من دون أن تتبناه رسمياً.

وحمل ذلك الهجوم البعض على التكهن بأنّ التصعيد بين تل أبيب وطهران قد وصل إلى نهايته، قبل أن تعمد إسرائيل إلى اغتيال رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، في طهران، نهاية تموز، عندما حلّ ضيفاً على الجمهورية الإسلامية. وإذ قررت إيران إرجاء ردها على هذا الاعتداء على أراضيها، مع بدء جولة جديدة من محادثات وقف إطلاق النار في غزة، فقد دفع اغتيال الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، والقيادي الكبير في «الحرس الثوري»، عباس نيلفروشان، في الـ27 من أيلول، بها إلى تنفيذ عملية ثانية ضد إسرائيل، هاجمت فيها عدداً من المنشآت العسكرية الإسرائيلية في الأول من تشرين الأول، بأكثر من 180 صاروخاً باليستياً.

وأخيراً، وبعد 26 يوماً على الهجوم الإيراني الثاني، شنّت إسرائيل هجومها «الانتقامي»، في أعقاب مباحثات مكثفة مع حليفتها واشنطن، وضغط الأخيرة في اتجاه عدم استهداف المنشآت النووية والنفطية الإيرانية، والتي كان سيؤدي ضربها إلى تصعيد «من العيار الثقيل»، يجر واشنطن إليه، ما دفع بالبعض إلى الحديث عن أنّ الولايات المتحدة «أغرت» حليفتها بمنظومة

> **لا يزال من المبكر التنبؤ بأن جولة التصعيد المباشر بين الطرفين وصلت إلى نهايتها**

«ثاد» للدفاع الجوي لـ«ضبط» ردها. إلا أن هذا الرد راه العديد من المراقبين «محدوداً»، بل حتى «أدنى» ممّا كان متوقعاً، وسط عدم رغبة تل أبيب، الغارقة في حربها مع حزب الله في لبنان، إلى رفع مستوى التصعيد مع طهران. على أن ذلك لا يعني أنّ الهجوم كان «ضعيفاً»؛ إذ ثمة معطيات تفيد بأنّه ألحق بعض الأضرار بمنظومات الدفاع الجوي الخاصة بمنشآت الطاقة، ومنشآت إنتاج الصواريخ والمُسيّرات في إيران.

وعلى أي حال، تنذر التصريحات الصادرة من جانب طهران بأن الأخيرة لن تتنصّل أي هجوم على تل أبيب في المستقبل المنظور أقله، وسط إعلان وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، أن طهران تحتفظ بـ«حق الرد على العدوان الإسرائيلي»، في أعقاب مقتل خمسة عسكريين إيرانيين. ومن جهتها، أعلنت «هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية»، في بيان، أنّ «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» تعتبر أن الرد على هذا الهجوم (في الوقت المناسب)، هو حق قانوني لها»، مطالبةً بالمقابل بـ«وقف إطلاق نار مستدام في غزة ولبنان»، في موقف انسحب على وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الذي أكّد، خلال اجتماع للجنة الأمن القومي في البرلمان، أن «حق الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الرد على عدوان إسرائيل محفوظ، وسنقوم بالرد في الوقت المناسب»، مطالباً الأمين العام لـ«الأمم المتحدة» ورئيس مجلس الأمن بعقد «اجتماع عاجل للمجلس لاتخاذ موقف حاسم في إدانة هذا العدوان». أما المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، السيد علي خامنئي، فشدّد على أنّه «لا ينبغي تضخيم العدوان الصهيوني على إيران ولا التقليل منه»، لافتاً إلى أنّ «المسؤولين سيقررون كيفية جعل الكيان يفهم إرادة الشعب الإيراني»، متحدثاً عن ضرورة اتخاذ إجراءات «تضمن مصلحة الشعب والبلاد». ومن جهته، أوضح الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، أن إيران «سترد بحكمة وذكاء».

بناءً على ما تقدّم، لا يزال من المبكر التنبؤ بأنّ جولة التصعيد المباشر بين الطرفين قد وصلت إلى نهايتها، ولا سيما أنّ التطورات القادمة تبقى رهن التطورات الأوسع في المنطقة، بما في ذلك الحرب المصيرية المفتوحة على الجبهة اللبنانية. بمعنى آخر، وبينما تبحث إسرائيل عن «نصر» ضدّ حزب الله، تتجه في ما بعد إلى «إضعاف» باقي أضلاع محور المقاومة، وفرض «نظام إقليمي» يتلاءم مع تطلعاتها، تسعى كل من إيران والحزب، في المقابل، إلى إضعاف إسرائيل ووضع حدّ لعدوانها من خلال فرض حرب استنزاف باهظة عليها.

آمال أميركية بالعودة إلى «حرب الظل»
خيارات إيران تحت عدسة الغرب

خضر خروبي

ما بين نزق إسرائيلي وهدوء إيراني حيال عملية «أيام الرد»، لا تزال وسائل الإعلام تحاول سبر أغوار الهجوم الإسرائيلي على إيران، وما قد يترتب عليه من ارتدادات. وفي هذا الإطار، زعمت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الهجوم أدّى إلى تدمير 3 أنظمة دفاع جوي من طراز S-300، بما يشمل أنظمة «وفي حال لم ترد، فهي تخاطر بأن تبدو ضعيفة في نظر حلفائها، وكذلك في نظر الشخصيات الأكثر نفوذاً وصقورية في الداخل»، بخاصة أولئك المنادين بامتلاك السلاح النووي. وأشارت الصحيفة إلى أنه «وأياً تكن الحسابات النهائية لإيران، فإن أملها في تجنب حرب أكبر، لا يعني بالضرورة أنها قادرة على ذلك»، مستدركة بأن إيران «ربما تختار الاستجابة للنصائح الأميركية والبريطانية بإنهاء هذه الجولة من الضربات الانتقامية (المتبادلة مع إسرائيل)، على وقع تسارع وتيرة المفاوضات الجارية للعمل على وقف إطلاق النار في غزة ولبنان».

وفي هذا الإطار، تقول مديرة برنامج الشرق الأوسط في معهد «تشاتام هاوس»، سنام فاكيل، إنه «إذا كانت إيران تريد تلافي الوقوع في صراع أوسع نطاقاً، وبوتيرة تصعيدية أكبر، قبل الانتخابات الأميركية، فإنّه يتعيّن عليها أن تتحمل الضربة، وأن تخوض لعبة استراتيجية ذات نفس طويل، وأن تركّز على التواصل الدبلوماسي مع دول المنطقة والانفتاح على أي مبادرة (سياسية) قد يقوم بها الغرب»، مضيفة أنه «من خلال التقليل من شأن الضربة، في موازاة الضغط من أجل وقف إطلاق النار، ستحاول إيران قلب الطاولة على إسرائيل وترجمة ضعفها العسكري إلى انفراجات دبلوماسية».

ويرى مدير برنامج إيران في «مجموعة الأزمات الدولية»، علي فائز، بدوره، أنّ رد إسرائيل على ضربة الأول من أكتوبر كان «أكثر قوة إلى حد كبير» من ردها على ضربة الـ13 من نيسان الماضي، قبل أن يتساءل: «هل ستستوعب طهران الضربة لمحاولة وضع حد للضربات المتبادلة، أم أنها سترفع مستوى رهاناتها مرة أخرى من خلال تنفيذ رد مضاد؟». وينطلق فائز من المزاعم الإسرائيلية حول تدمير منظومات دفاع جوي متقدّمة إيرانية، للقول إنّ «هذا الأمر يُعد بمثابة مقدّمة محتملة لضربة أكثر فعالية ضد البنية الأساسية الإيرانية، وكذلك المواقع النووية»، مدّعياً أنّ «الإيرانيين لا يملكون القدرة على الهاجس الأول والأخير، بالنسبة إلى عموم الإيرانيين».

بين إيران وإسرائيل: حسابات الردّ على الردّ

وفي سياق الحديث عن الخيارات الإيرانية في وجه التصعيد الإسرائيلي الأخير، رأت صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «في حال ردّت طهران، فهي تخاطر بالانزلاق نحو المزيد من التصعيد»؛ «وفي حال لم ترد، فهي تخاطر بأن تبدو ضعيفة في نظر حلفائها، وكذلك في نظر الشخصيات الأكثر نفوذاً وصقورية في الداخل»، بخاصة أولئك المنادين بامتلاك السلاح النووي. وأشارت الصحيفة إلى أنه «وأياً تكن الحسابات النهائية لإيران، فإن أملها في تجنب حرب أكبر، لا يعني بالضرورة أنها قادرة على ذلك»، مستدركة بأن إيران «ربما تختار الاستجابة للنصائح الأميركية والبريطانية بإنهاء هذه الجولة من الضربات الانتقامية (المتبادلة مع إسرائيل)، على وقع تسارع وتيرة المفاوضات الجارية للعمل على وقف إطلاق النار في غزة ولبنان».

وفي هذا الإطار، تقول مديرة برنامج الشرق الأوسط في معهد «تشاتام هاوس»، سنام فاكيل، إنه «إذا كانت إيران تريد تلافي الوقوع في صراع أوسع نطاقاً، وبوتيرة تصعيدية أكبر، قبل الانتخابات الأميركية، فإنّه يتعيّن عليها أن تتحمل الضربة، وأن تخوض لعبة استراتيجية ذات نفس طويل، وأن تركّز على التواصل الدبلوماسي مع دول المنطقة والانفتاح على أي مبادرة (سياسية) قد يقوم بها الغرب»، مضيفة أنه «من خلال التقليل من شأن الضربة، في موازاة الضغط من أجل وقف إطلاق النار، ستحاول إيران قلب الطاولة على إسرائيل وترجمة ضعفها العسكري إلى انفراجات دبلوماسية».

ويرى مدير برنامج إيران في «مجموعة الأزمات الدولية»، علي فائز، بدوره، أنّ رد إسرائيل على ضربة الأول من أكتوبر كان «أكثر قوة إلى حد كبير» من ردها على ضربة الـ13 من نيسان الماضي، قبل أن يتساءل: «هل ستستوعب طهران الضربة لمحاولة وضع حد للضربات المتبادلة، أم أنها سترفع مستوى رهاناتها مرة أخرى من خلال تنفيذ رد مضاد؟». وينطلق فائز من المزاعم الإسرائيلية حول تدمير منظومات دفاع جوي متقدّمة إيرانية، للقول إنّ «هذا الأمر يُعد بمثابة مقدّمة محتملة لضربة أكثر فعالية ضد البنية الأساسية الإيرانية، وكذلك المواقع النووية»، مدّعياً أنّ «الإيرانيين لا يملكون القدرة على استبدال هذه المنظومات الدفاعية في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعل البلاد أكثر عرضة للهجمات في المستقبل».

ووفقاً لبعض التقارير الغربية، فإنّ جانباً من معضلة تفكير إيران بخيارات عسكرية مقبلة ضد إسرائيل، متصل بما كتب عنه الدبلوماسي الأميركي السابق والباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، آرون ديفيد ميلر، في مقالة مشتركة مع السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل، دانييل كورتزر، في مجلة «فورين بوليسي»، حين أشار إلى ما وصفها بمعركة «الرجولة الجيوسياسية» الدائرة بين إيران وإسرائيل، معتبراً أنّ «كلتيهما حريصتان على استعادة الردع الذي تعتقدان بأنه يمكن تحقيقه من خلال الضربات الانتقامية (ضد الخصم)، وتعزيز قدرة كل منهما على ترهيب الآخر، والحد من قوته». ويرجّح ميلر أن مبادرة إيران مستقبلاً إلى شن ضربات ضد أهداف إسرائيلية «سوف تدفع الإسرائيليين إلى توسيع بنك أهدافهم، ليشمل، في الحد الأدنى، البنية التحتية الاقتصادية»، ملمّحاً إلى أن وقوع سيناريو مماثل سوف يفضي إلى «تصعيد إقليمي من جانب إيران، بما يشمل شنّها هجمات على البنية التحتية النفطية السعودية». ومن منظور محللين غربيين، فإن «المبرّرات التي تدفع إيران إلى النزول عن سلم التصعيد قوية، إلّا أنّ هناك أصواتاً قوية داخل طهران تضغط بصورة منتظمة للرد بصورة أقسى (ضد إسرائيل)، وفي مقدّمها الحرس الثوري».

أما في ما يخص حسابات إسرائيل والولايات المتحدة، فيوجزها الباحث في معهد «واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، ديفيد ماكوفسكي، بالسعي إلى أن يبتعد الصراع الإيراني - الإسرائيلي عن طوره العلني، وأن يستعيد شكله السابق كـ «حرب خفية»، معتبراً أن هذا السيناريو يشكّل «إنجازاً» لكل من واشنطن وتل أبيب، كونه يتيح لهما «عدم إنهاء العداوة مع إيران» من جهة، و«إبقاء (سقف تلك العداوة) تحت السيطرة» من جهة ثانية. ويعتقد العميد في احتياط الجيش الإسرائيلي، والنائب السابق لقائد الفرقة الملوّحة بالإشراف على تعزيز جاهزية القوات، أمير أفيفي، من جهته، بأنّ ما جرى فجر السبت من شأنه أن يوفّر فرصة «تاريخية» لشن ضربات أعمق في إيران في الأشهر المقبلة، مشيراً إلى أنّ الهدف الاستراتيجي لتل أبيب هو خلق واقع إقليمي جديد «لا تشكّل فيه طهران أي تهديد» لها.

ركّاب يعزفون بجانب لوحة إعلانية تحمل صور بزشكيان وباقري وبايدن ونتنياهو في طهران (أ ف ب)

على الغلاف

مناورات واسعة في الساحل الغربي
صنعاء لواشنطن: ممنوع إشغال «جبهة الإسناد»

صنعاء – **رشيد الحداد**

ردّت صنعاء على ترتيبات أميركية لتفجير الوضع في عدد من الجبهات الداخلية، بتنفيذ مناورات عسكرية تكتيكية في الساحل الغربي، حملت اسم «ليَسُوءوا وجوهَكم»، في مناطق بحرية وساحلية واسعة. وبحسب موقع الجيش في صنعاء، فإن المناورة التي استُخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة واختُتمت أمس، «حاكت التصدّي لأربع موجات هجومية افتراضية للعدو

> لم تفض تحركات واشنطن وحلفائها، حتى الآن، إلى أي تأثير على جبهة الإسناد اليمنية

على الأراضي اليمنية، بمشاركة متكاملة من سفن وقطع حربية بحرية، تمهيداً لإبرار يتسلل عبر الساحل». وتظهر الصور التي نشرها مركز الإعلام الحربي في صنعاء، أن قوات الأخيرة أدخلت عدداً من الزوارق العسكرية الحديثة إلى الخدمة، بالإضافة إلى أسلحة خاصة بالدفاع الساحلي.

وتزامنت هذه المناورات مع تهديدات أميركية وترتيبات عسكرية من قبل القوى التابعة للإمارات، في الساحل الشرقي غربي تعز. ولذا، فهي حملت عدة رسائل، أهمها أن أي مساعٍ لفتح جبهة إسناد للكيان الإسرائيلي في الساحل الغربي لليمن، ستواجَه بردّ يفوق التوقعات، علماً أن التدريبات جرت جنوب مدينة الحديدة، في بيئات وتضاريس مختلفة، ووفق تكتيكات دفاعية وهجومية حديثة.

وفي هذا السياق، توضح مصادر عسكرية مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الأسلحة التي استُخدمت في المناورات كانت لافتة ومن شأنها أن تفاجئ العدو في حال قيامه بأي حماقة». وبحسب المصادر، فإن الكشف عن هذه التدريبات يؤكد أن قوات صنعاء، بمختلف تشكيلاتها، في «جهوزية كاملة لأي هجوم، وستفاجئ العدو في حال أمعن في تفجير الوضع بهدف إشغالها عن عمليات الإسناد لغزة ولبنان».

ادخلت قوات صنعاء البحرية عددا من الزوارق العسكرية الحديثة إلى الخدمة (الإعلام الحربي اليمني)

وعلى خط موازٍ، عاد رئيس أركان القوات الموالية للتحالف السعودي – الإماراتي، الفريق صغير بن عزيز، من واشنطن، التي زارها أخيراً برفقة قيادات عسكرية موالية للسعودية والإمارات. وتركّزت المباحثات التي أجراها مع المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، وقيادات عسكرية أميركية، حول فتح جبهات إسناد للكيان الإسرائيلي في اليمن، تحت شعار تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر. غير أنّ عودة ابن عزيز لم تكن إلى مأرب كالعادة، بل إلى محور مران الحدودي بين السعودية واليمن، والواقع ما بين جيزان ومحافظة صعدة، حيث أجرى لقاءات مع قيادات عسكرية تابعة للتحالف، ووجّه برفع حالة الاستعداد العسكري في محور مران. ويشي ذلك بأن خطة التصعيد الأميركية سيتم تنفيذها من محورين؛ الأول، يتمثل بالساحل الغربي جنوب الحديدة، وهو الأهم، ولا سيما أن تهديدات أميركية وصلت إلى صنعاء قبل أكثر من أسبوع بأن واشنطن تسعى لتقويض اتفاق التهدئة العسكري الموقّع برعاية الأمم المتحدة مطلع نيسان 2022، والانقلاب على اتفاق «إستوكهولم» الذي حيّد مدينة الحديدة من الصراع؛ والثاني؛ هو محور مران، حيث يراد فتح جبهات قريبة من محافظة صعدة، معقل حركة «أنصار الله».

تحاول خدمة إسرائيل بفتح جبهات إسناد للكيان في عدة جبهات»، لافتةً إلى أنه «تم رصد أكثر من تحرك عسكري في أكثر من جبهة». وألمحت المصادر إلى أن «جبهة الحد الجنوبي للمملكة لن تكون آمنة في حال تم تفجير الوضع عسكرياً»، علماً أن صنعاء كانت قد أكدت، على لسان قيادة وزارة الدفاع في «حكومة التغيير والبناء»، أنها على استعداد لمثل هذه المعركة منذ وقت طويل، وأن هناك نحو 500 ألف مقاتل تمّ تدريبهم وإعدادهم للمشاركة في أي مواجهة عسكرية مباشرة أو غير مباشرة مع الكيان الإسرائيلي والعدو الأميركي وأدواتهما، خلال الأشهر الماضية.

من جهتها، تشير مصادر استخباراتية في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «القوى الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي تقدّم خدمات لمختلف المؤسسات والوزارات التركية، وذلك بموجب مناقصات رسمية أجرتها وزارة الخزانة والمالية. وإلى جانب ما تقدم، ثمة علاقات تربطها مع شركة «بيرقدار» للطائرات المسيرة، والتي يديرها صهر الرئيس التركي سلجوق بيرقدار، فضلاً عن أن لها ارتباطاً مباشراً بالمعارض العسكرية التي تنظم في أذربيجان. وبحسب الموقع، فإن هذه الشركة، ومركزها في تل أبيب، هي الأكثر توريداً للأسلحة إلى إسرائيل، وهي تشارك في معرض للصناعات العسكرية يُقام في إسطنبول، علماً أنها كانت قد مُنعت من المشاركة في معرض باريس للصناعات العسكرية أخيراً. وسبق للشرطة التركية أن اعتقلت الصحافي، أدم أوزكوسه، وشخصاً آخر كان يشاركه الاحتجاج على انضمام الشركة المذكورة إلى معرض إسطنبول، قبل أن يُطلَق سراحهما لاحقاً.

يشير ما تقدّم إلى أن السلطات التركية قامت بتحويل صوري لبيانات التجارة التركية إلى «دولة فلسطين»، بدلاً من إسرائيل، لتلافي أي انتقادات. وفي هذا الجانب، يقول جيهان إنه «لأمر مخزٍ ويكاد لا يصدق. لكنها أرقام رسمية تظهر أننا لا نزال نواجه احتجاجات

> يبدو أن السلطات التركية قامت بتحويل صوري لبيانات التجارة إلى دولة فلسطين، بدلاً من الكيان، لتلافي أي انتقادات

تركيا - إسرائيل
التجارة والتعاون الأمني... بخير!

محمد نور الدين

مع ارتفاع منسوب التوتر في الشرق الأوسط نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وإيران، بموازاة استمرار الإبادة في قطاع غزة، تراجع الاهتمام بتطور العلاقات التركية مع إسرائيل. ورغم تحذيرات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، من «الخطر» الإسرائيلي على بلاده، ظهرت، في الآونة الأخيرة، بعض المستجدات التي تعكس مراوغة أنقرة في تسليط ضغط جدي على تل أبيب. إذ فيما ينتظر عدد من الناشطين الدوليين، منذ أربعين يوماً، جواباً من السلطات التركية للسماح لهم بالإبحار نحو غزة، في إطار «أسطول الحرية الدولي» الذي يحمل المساعدات الإنسانية، لم يأتِ الرد التركي عليهم حتى الآن، علماً أن السفن التي يُنتظر أن تشارك في الحملة لا تزال راسية في ميناء حيدر باشا. وبالتوازي، لا يزال عدد ممّن شاركوا في فعاليات إحياء الذكرى الأولى لعملية «طوفان الأقصى»، والتي شهدت تدخلاً للشرطة التركية، قيد الاعتقال مذّاك. على أن المحطة الأهم في ذلك المسار، هو مواصلة الشركات التركية تجارتها مع إسرائيل؛ فبعدما كانت تركيا قد أعلنت، في مطلع نيسان الماضي، تقليص التجارة مع الكيان، وقطعها بشكل نهائي في مطلع أيار، ما لبثت حركة التجارة تلك أن اتخذت أشكالاً أخرى متعددة. وفي هذا السياق، واصل كل من الصحافي الاستقصائي المعروف، متين جيهان، والخبير الاقتصادي، إيتان موتلو، الكشف عن بيانات ووثائق رسمية تؤكّد متابعة السفن التركية رحلاتها غير المباشرة إلى إسرائيل، عبر موانئ إيطاليا واليونان ورومانيا، فيما تبيّن التخلي عن هذه التدابير الاحتيالية في وقت لاحق، لتستأنف السفن الإبحار بشكل مباشر من الموانئ التركية إلى نظيرتها الإسرائيلية. وتُظهر بيانات جمركية أن عشرين سفينة على الأقل غادرت تركيا إلى حيفا، معظمها تابعة لشركة «إيتداش» التركية الخاصة بتصدير المنتجات الغذائية والبارود والأسلاك الشائكة إلى إسرائيل، بينما قارب عدد السفن المغادرة إلى مختلف الموانئ الإسرائيلية، في أيلول الماضي، الـ88.

على أن اللافت أن بيانات «مؤسسة الإحصاء التركية» لشهر آب من هذا العام سجّلت صفراً، علماً أن بيانات الشهر نفسه لأعوام 2020 و2021 و2022 و2023، تشير إلى تطور صادرات تركيا بمعدل وسطي يقرب من 30 مليون دولار كل شهر. وفي المقابل، تظهر بيانات الصادرات التركية إلى دولة فلسطين عن شهر آب، للأعوام الماضية نفسها، أنها تُراوح بين 500 و600 ألف دولار فقط، لكنها ارتفعت بشكل فجائي في آب 2024، إلى 13 مليون دولار. ولربما

تقرير

«نصيب» يستعيد نشاطه
الأردن معبراً للعائدين إلى سوريا

علاء حلبي

في تطور ملحوظ على خط العلاقات السورية – الأردنية، وضمن محاولات جديدة لتوسيعها، بدأت سوريا والأردن حراكاً مشتركاً لتنشيط حركة العبور بين البلدين، عبر معبر نصيب الحدودي في ريف درعا. ويأتي هذا بعدما تسبّب اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان بتزايد استخدام مطار الملكة علياء الأردني للراغبين في دخول سوريا، في ظلّ العقوبات المفروضة على دمشق، والتي تحدّ من حركة الطائرات المباشرة نحو سوريا.

وفي هذا السياق، زار وزراء الداخلية والنقل والإدارة المحلية والبيئة والمالية السوريون، معبر نصيب، أمس، لـ«اطّلاع على واقع المعبر، وسبل تحسين عمله، وتمديد دوام العمل فيه لساعتين إضافيتين، في ظل الضغوط الكبيرة عليه؛ إذ تلقّى ساعات العمل القصيرة هناك، والتي تبلغ 8 ساعات يومياً، أعباءً كبيرة على الراغبين في دخول ومغادرة سوريا عبر الأردن، الذي بات يمثّل الخيار الأكثر أماناً لهؤلاء في الوقت الحالي. وسبق زيارة الوفد الوزاري، اتصال هاتفي بين وزيري داخلية سوريا والأردن، تمّت خلاله مناقشة سبل تسهيل حركة العبور بين البلدين، وهي نقطة أثارها وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، الذي زار سوريا الأسبوع الماضي، والتقى خلالها الرئيس السوري، بشار الأسد، ونظيره، بسام الصباغ. وخلال الزيارة، نقل الصفدي إلى الأسد رسالة شفهية، فيما تمت مناقشة سبل فتح باب عودة اللاجئين السوريين، و«المبادرة العربية» للحل في سوريا (لجنة الاتصال العربية)، بالإضافة إلى مشكلة «تهريب المخدّرات».

وإلى جانب تسهيل حركة العبور، والتي يأمل الأردن أن تفتح الباب لبدء عودة اللاجئين السوريين الذي يبلغ عددهم حوالي 1,2 مليون لاجئ، قدمت عمّان تسهيلات جديدة للسوريين الذين غادروا أراضيها إلى بلد ثالث، والذين كان يتم منعهم من العودة إلى الأردن، ضمن سياسة تهدف إلى التخلص ما أمكن من أعباء اللاجئين، إذ أصبح بإمكان هؤلاء دخول البلاد بشكل طبيعي، سواء لزيارة أقربائهم الموجودين في الأردن، أو للعبور إلى سوريا، الأمر الذي من شأنه أن يوفّر مصادر دخل إضافية لعمان، في ظل الاعتماد الكبير للسوريين على مطارات دول الجوار، ونشوء حركة كبيرة لأولئك الذين حصلوا على جنسيات أوروبية، والذين بدأوا بزيارة سوريا. وفي هذا السياق، اعتبر مدير الجنسية وشؤون الأجانب في وزارة الداخلية الأردنية، باسم الدهامشة، أن «هذه الإجراءات تأتي من باب تغيير النهج ليصبح مبنياً على أسس محددة، تعتمد على المصلحة الوطنية العليا للدولة الأردنية».

والجدير ذكره، هنا، أن الحراك الأردني نحو سوريا شهد تصاعداً

> الحراك الأردني نحو سوريا شهد تصاعداً ملحوظاً بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان

ملحوظاً بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، والتي دفعت بعشرات الآلاف السوريين إلى العودة إلى بلادهم بشكل طوعي، ما فتح باباً أمام الأردن للتخلص بشكل تدريجي من عبء اللاجئين. على أن هذه النقطة تحتاج بشكل أساسي إلى تنشيط عمليات إعادة الإعمار (مشاريع التعافي المبكر)، بشكل يسمح للعائدين بالسكن في منازلهم، والحصول على الخدمات الأساسية لهم، الأمر الذي لا تزال الولايات المتحدة الأميركية تعلن معارضته بشكل علني وتطلب مقابله «ثمناً سياسياً».

وعلى خط موازٍ، أجرى وزير المهجّرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عصام شرف الدين، الذي يزور سوريا، مباحثات مع وزير الداخلية السوري، محمد الرحمون، تناولت عودة اللاجئين السوريين والتسهيلات المقدّمة للوافدين إلى سوريا بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان، وما خلّفه من مجازر وحملات تهجير لا تزال مستمرة. وذكرت «وكالة الأنباء السورية» (سانا) أن الوزيرين ناقشا التسهيلات التي تقدّمها سوريا للوافدين من لبنان (من سوريين ولبنانيين)، بما في ذلك السماح للسوريين بالدخول بموجب أي وثيقة تثبت مواطنتهم ومعالجة أوضاعهم ضمن المراكز، والسماح للبنانيين بالدخول بأي وثيقة سفر صادرة عن السلطات اللبنانية. ومن جهته، أشار الوزير اللبناني، في تصريحات صحافية، إلى أن هذه الزيارة هي استكمال للزيارات السابقة، مقدّماً الشكر لسوريا على تقديم هذه التسهيلات.

تقرير

مخاوف من هجوم بري تركي
«قسد» تعيد التلويح بورقة «داعش»

الحسكة - **ايهم مرعي**

بعد أربعة أيام من تصعيد تركيا لهجماتها الجوية والبرية على مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، وتحديداً في مدن وبلدات الشريط الحدودي الشمالي، انخفضت أخيراً، وتيرة الهجمات المشار إليها، لتقتصر على قصف مدفعي محدود، على قرى وبلدات في منبج وتل رفعت وريف عفرين شمال حلب. ورداً على العمليات التركية، أعلنت «قسد» تنفيذ هجمات بالقذائف الصاروخية والمدفعية، على عدد من القواعد والنقاط التركية، والفصائل الموالية لأنقرة، في كلّ من أعزاز ومارع وتل تمر وتل أبيض ورأس العين، وهو ما أدى، بحسب وسائل إعلام كردية والمركز الإعلامي التابع لـ«قسد»، إلى «مقتل خمسة جنود أتراك وإصابة 8 آخرين». على أنه من غير الواضح، حتى اللحظة، ما إذا كانت أنقرة قد اكتفت بذلك الحد من التصعيد الجوي، أم ما إذا كانت ستلجأ إلى تصعيد إضافي، بما يشمل حتى التحضير لعملية برية.

وفي محصّلة ما حدث في الأيام الماضية، ذكر «المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية»، في مؤتمر صحافي، أنّ «الاحتلال التركي قصف المنطقة 118 مرة بالطائرات المسيّرة، و20 مرة بالطائرات الحربية، مستعملاً 893 قذيفة مدفعية وصاروخية». وأضاف أن «هذه الهجمات أدت إلى خروج 30 منشأة عن الخدمة، من بينها محطات وآبار نفطية ومحطات كهرباء ومخابز ومعامل، بالإضافة إلى معمل غاز السويدية»، لافتاً إلى أن استهداف المرافق الحيوية والخدماتية يهدف إلى تعميق الأزمات الاقتصادية. كذلك، حذرت «الذاتية» من أن الممارسات التركية «تتيح للخلايا الإرهابية والمرتزقة تعزيز وجودها وثقتها، لشن المزيد من الهجمات على مناطقنا»، ملوحةً بإمكانية التخلي عن مهمة حماية السجون والمخيمات التي تحوي عناصر من «داعش»، باعتبار أن «الهجمات التركية تقوض مهمة حماية مراكز احتجاز عناصر التنظيم، وتعرض حياة ملايين السكان للخطر».

ويأتي هذا بعدما كانت وسائل إعلام محسوبة على «الذاتية» قد نشرت معلومات عن «استهداف الطيران التركي لنقطة قريبة من مركز احتجاز لعناصر تنظيم (داعش)، في مدينة المالكية شمال الحسكة». كما تحدثت بعض وسائل الإعلام الكردية عن «أنباء حول عصيان نفذه عناصر من التنظيم، داخل سجني غويران والثانوية الصناعية». ويرى مراقبون أنّ مواقف «قسد» الأخيرة تهدف إلى إيصال رسائل إلى حلفائها في «التحالف الدولي»، مفادها بأنّ أيّ تطور لاحق في الهجمات التركية، سيدفعها إلى التعاطي مع مهمة حماية سجون ومعتقلات «داعش» على أنها مهمة ثانوية، وذلك بهدف الضغط عليهم، لمنع أي تصعيد إضافي، بما يشمل الهجمات البرية المحتملة. وفي السياق، تشير مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أنّ «(قسد) تلجأ، دائماً، إلى ورقة حماية سجون ومخيمات (داعش)، لإحراج الأميركيين ودفعهم إلى الضغط على الأتراك لوقف الهجمات»، مضيفة أنّ «واشنطن تحثّ أنقرة على ضبط تصعيدها ضد (قسد)». بيد أنّ تبني «حزب العمال الكردستاني» لعملية أنقرة، وإصرار الأتراك على اعتبار «قسد» جناحاً سورياً للحزب، «يحرجان واشنطن»، طبقاً للمصادر نفسها، التي تتابع أنّ «أنقرة قد تستغل ذلك لإضعاف (قسد) اقتصادياً، والتحضير لعملية برية ضدها في المنطقة».

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب رمزي سمير حلاوي بصفته وكيل عن البنك اللبناني السعودي ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم البنك اللبناني السعودي ش.م.ل. بالقسم 8 من العقار 878 منطقة رأس بيروت العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

على الغلاف

فيديوهات المجازر صدمت الرأي العام الغربي

نتنياهو يريد خصخصة غزة... محاولة يائسة لأنسنة إسرائيل

تشير تحركات رئيس وزراء العدو الأخيرة في غزة إلى ما هو أكثر من مجرد خطة عملية للفترة التي تلي الحرب؛ بل إنها جزء من إستراتيجية أوسع تهدف إلى إنقاذ صورة إسرائيل في الغرب. ومع تعرّض «جيش» الاحتلال لانتقادات متزايدة بسبب حرب الإبادة والتطهير العرقي المستمرة في القطاع، يعمل نتنياهو على نقل إدارته إلى شركات عسكرية خاصة. تتيح هذه الإستراتيجية للكيان بالتنصّل من المسؤولية المباشرة، ليبدو كأنه يقدّم حلاً «إنسانياً» تديره جهات مستقلة

علي عواد

تسبّبت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في انتقادات عالمية، واجتاحت فيديوهات المجازر شاشات المستخدمين الشباب في الغرب، ونشرت منظمات حقوق الإنسان تقارير خطيرة حول حجم الضحايا المدنيين والدمار الكبير. وقد عبّرت الحكومات الغربية (بمعزل عن أنها لم تحم فلسطينياً واحداً من الإبادة) ــ وخصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة ــ عن قلقها من الأزمة الإنسانية المتفاقمة، مطالبة إسرائيل بتقديم خطة واضحة تتماشى مع المعايير الدولية. ورد نتنياهو على هذا الضغط بتحول تكتيكي: عبر نقل إدارة القطاع إلى شركات خاصة، يأمل أن يُعيد صياغة السردية الإعلامية من «احتلال عسكري» إلى «إدارة إنسانية».

في مقال رأي نشرته «هآرتس» في 22 تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، بعنوان «نتنياهو يبيع غزة لمليشيات خاصة»، تحدثت الصحيفة عن خطة نتنياهو المتعلقة بغزة، مشيرة إلى أنه رغم الانتقادات، لديه خطة غير معلنة

> **تمنح هذه الخطوة الكيان فرصة لتجنّب الاتهامات بارتكاب جرائم حرب**

تتضمّن خصخصة السيطرة المدنية في القطاع، وأنه يسعى إلى تحويل الحكم العسكري إلى شركات خاصة، ما يعني نقل المسؤولية عن الشؤون المدنية إلى كيانات ذات مصالح مالية، ولا سيما شركة GDC الأميركية الإسرائيلية.

تعتبر شركة GDC اختصاراً من Global Delivery Company، التي يقودها رجل الأعمال الأميركي ـ الإسرائيلي موردخاي كاهانا، متورطة في مناقشات تتعلق بإدارة العمليات «الإنسانية» في غزة. وقد حصلت خطط كاهانا على اهتمام واسع، إذ يقترح نشر مقاولين خاصين للمساعدة في اللوجستيات الإنسانية في المنطقة وسط الأزمات المستمرة. وقد اقترح كاهانا مبادرة بقيمة 200 مليون دولار لإنشاء ممرّ آمن للمساعدات «الإنسانية»، مدعياً أن التمويل الأميركي سيدعم هذا المشروع. تتضمّن هذه الخطة استخدام مقاولين أميركيين خاصين، قد يكونون من المحاربين القدامى من وحدات عسكرية نخبوية، لإدارة مناطق حيوية مثل معبر رفح. وتتضمن إدارة شركة GDC أفراداً لديهم خلفيات واسعة في العمليات العسكرية والاستخبارات الإسرائيلية، ولا سيما مستشار مكافحة الإرهاب، عوديد أيلام، وهو الرئيس السابق لقسم الإرهاب في الموساد، وعضو مجلس الإدارة يوسي كوبرفاسر، الذي شغل سابقاً منصب المدير العام لوزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية ورئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

من الواضح أنّ خصخصة إدارة غزة جزء من مناورة إعلامية تهدف إلى تقديم حلّ «محايد» قائم على مصالح اقتصادية، وليس استمراراً للاحتلال العسكري. إذ يتيح ذلك لإسرائيل الترويج لفكرة أنّها «تتراجع» عن المشاركة المباشرة في الإبادة، ما يُسهل تبرير أنها تركّز على «الاستقرار»، بدلاً من كونها مسؤولة عن الانتهاكات. في مشهد إعلامي تُعدُّ فيه الصورة باهمية الحقائق نفسها، يوفر هذا التحول لإسرائيل مساحة لتجنّب الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، وبالتالي تقديم دور الشركة على أنه إداري بحت. وبهذه الطريقة، تستطيع إسرائيل الادعاء بأنها تُعطي الأولوية للمساعدات الإنسانية والنظام في غزة.

لكن الواقع أكثر خطورة. فالمتعاقدون العسكريون ليسوا جهات إنسانية محايدة؛ بل منظمات تهدف إلى الربح، وذات تاريخ في تعقيد النزاعات وانتهاك القانون الدولي. يسمح استخدام GDC لإسرائيل بتحويل العبء الأخلاقي والقانوني من «الجيش» إلى طرف ثالث، ما يُحصّن «جيش» الاحتلال من المسؤولية المباشرة. وكما قال مؤسس الشركة ومديرها التنفيذي موردخاي كهانا بشكل تهديدي: «إذا حدث شيء، سنبعث رسالة إلى سكان غزة: لا تعبثوا معنا». يكشف هذا التصريح بوضوح الطابع القسري لهذا الترتيب، الذي يتخفى تحت ستار «المساعدات الإنسانية». ورغم الصورة التي تسعى إسرائيل إلى ترويجها، فإنّ خصخصة الإدارة في غزة قد تفاقم الأوضاع. فالمتعاقدون يفتقرون إلى المساءلة ولا يملكون دافعاً لتحقيق السلام أو احترام حقوق الإنسان. وبدلاً من تحقيق الاستقرار، قد تصبح غزة ساحة جديدة للسيطرة التجارية غير المقيدة. لكن بالنسبة إلى نتنياهو، الهدف ليس السلام، بل تحسين الصورة الإعلامية لإسرائيل، حتى مع تدهور الأوضاع على الأرض.

يلجأ نتنياهو إلى الغموض في ما يتعلق بتوسيع المستوطنات في غزة. في العلن، يدّعي أن إنشاء مستوطنات جديدة «غير واقعي»، لكن في الواقع، ينظّم حزبه فعاليات تدعم هذا الحلم التوسعي. تخدم هذه الرسائل المزدوجة غرضين: من جهة، تُطمئن الحلفاء الغربيين إلى أنّ إسرائيل لا تنتهج سياسة توسعية عدوانية؛ ومن جهة أخرى، تترك الباب مفتوحاً لإنشاء مستوطنات مستقبلية، ستصبح إزالتها صعبة لاحقاً، كما حدث في الضفة الغربية. يتيح هذا الغموض لنتنياهو التحكّم بالسردية الإعلامية، إذ يبقي التركيز على الإدارة الفورية وإعادة الإعمار بدلاً من الطموحات الإقليمية طويلة الأمد. تتضح محاولات نتنياهو لخصخصة السيطرة على غزة كجزء من إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الاحتلال وتقليل الأعباء السياسية والعسكرية. ومع ذلك، تظهر عزيمة الشعب الفلسطيني في مقاومة هذه السياسات عبر العمليات النوعية المستمرّة التي تنفّذها المقاومة ضد ضباط وجنود الصهاينة.

(سعيد صادقي ــ إيران)

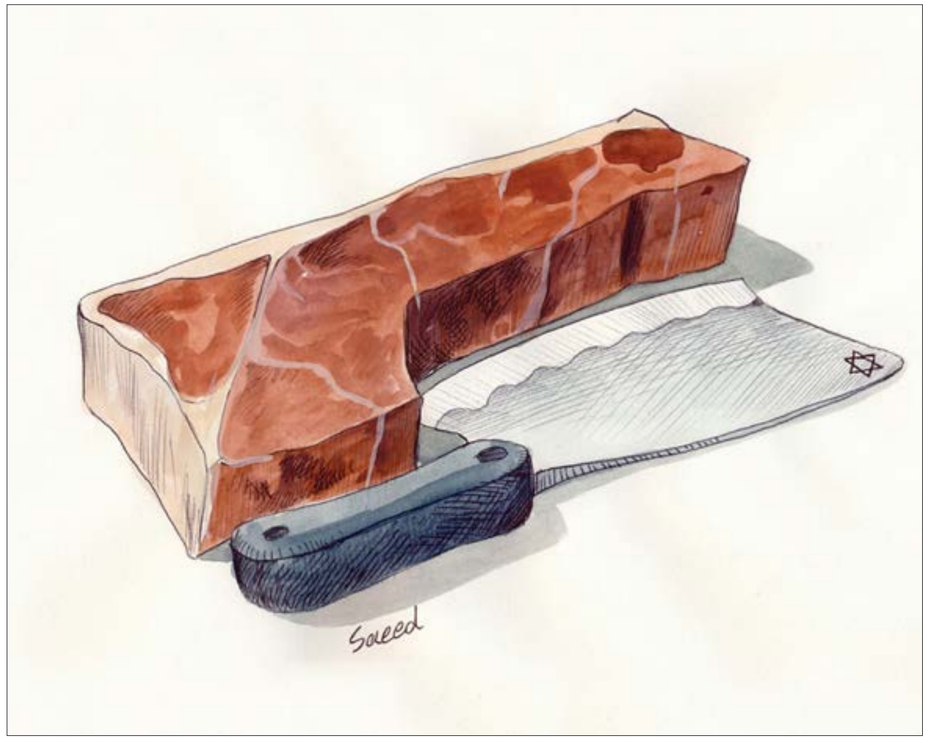

غسان كنفاني في الفيلم

المخرج غوران هوغو يتتبّع تاريخ الصراع

يوم اعترف الإعلام السويدي بالمظلومية الفلسطينية

شغيف طبارة

منذ عام 1958 حتى عام 1989، كان التلفزيون السويدي SVT ـ الذي كان يعدّ خدمة البث العامة الأساسية في البلاد في تلك الحقبة ـ موجوداً بشكل كبير في فلسطين. كان المراسلون حاضرين باستمرار في المناطق المحتلة. وثّقوا كل شيء من الحياة اليومية إلى الأزمات الدولية. ومن هذا المخزون الهائل من اللقطات والمواد الأرشيفية والأفلام والتقارير الإخبارية، جاء فيلم المخرج السويدي غوران هوغو أولسون «إسرائيل فلسطين على التلفزيون السويدي 1958 -1989»، الذي عرض في «مهرجان البندقية» الأخير. يتألف الفيلم الذي تبلغ مدته ثلاث ساعات ونصف الساعة بالكامل من هذه المواد الأرشيفية التي تعود إلى التلفزيون السويدي.

على مدى ثلاثين عاماً، غطى المراسلون السويديون كل شيء، من الاعتراف الدولي بـ «دولة إسرائيل»، إلى النضال الثقافي والكفاح المسلح الفلسطيني. كانوا موجودين مع اللاجئين في المخيمات، وفي مراكز تدريب الفدائيين، في مجزرة صبرا وشاتيلا، في الحرب الأهلية اللبنانية، وخلال اتفاقية كامب دايفيد، وفي ميونيخ، وفي شوارع فلسطين، يتحدثون مع المستوطنين والفلسطينيين، بالإضافة إلى إجرائهم مقابلات مع ياسر عرفات، غسان كنفاني، ديفيد بن غوريون، هنري كيسنجر، غولدا مائير وغيرهم الكثير. يكسب وثائقي أولسون، قوته من قدرته على الوصول إلى عدد هائل من الأفلام الإخبارية والمقابلات والأفلام الوثائقية المتعلقة بفلسطين من التلفزيون السويدي، الذي كان ينقل كل شيء إلى مشاهديه، مقدماً لهم أداة لفهم الصراع.

يبدأ الفيلم ببرنامج سويدي شبيه بنشرة أخبار، إذ يشرح المقدم تاريخ قيام الكيان العبري، من دون تقديم أي خلفية عن النكبة والقتل الجماعي والتهجير. وفي وقت مبكر من الفيلم، اقتربت التقارير الإخبارية من نشوة الاحتفاء بوجود إسرائيل. ففي عام 1960، على سبيل المثال، عُرض تقرير بعنوان "إسرائيل أرض العجائب" هو سلسلة أفلام من خمسة أجزاء، مقدماً صورة عن مدينة فاضلة. والراوية فيه شابة هاجرت إلى الأراضي المحتلّة من السويد عام 1948. نراها تتجول في الأسواق والتعاونيات حيث السلع طازجة بأسعار معقولة ومتاحة بسهولة، ومستشفيات حديثة تقدّم رعاية مجانية. بعد لحظات، يظهر أول رئيس وزراء لكيان الاحتلال، بن غوريون على الشاشة، ليسرد من منظوره الصهيوني ـ قصة تأسيس إسرائيل كمكان «سعى فيه شعب مضطهد إلى السلام ووجد ملجأ من خلال صموده وإبداعه». نرى لقطات لصحراء، حيث المستوطنون عازمون على تحويلها إلى أرض زراعية خصبة. يقول المراسل: «في هذه الأرض القاحلة، حقّق التفاني والمهارة حلم الألفية. قبل أن يزرع اليهود هذه الأرض، كانت أرضاً قاحلة من جبال وتلال عارية، أرضاً محروقة ويأساً وبؤساً وتسولاً».

أول تغيير كبير في منظور المراسلين والتلفزيون السويدي حدث بعد حرب الأيام الستة في عام 1967. تصوّر لقطات وثائقية طائرات إسرائيلية تقصف الجيوش المصرية والسورية والأردنية في هجوم مفاجئ. كما تُظهر الجنود الإسرائيليين يغنون ويرقصون ويصلون في الأراضي المحتلة، ولا تخجل الكاميرا من تصوير دماء وجثث الجنود الذين سقطوا في الغزو. الجنود يرقدون قتلى في الشوارع، وللمرة الأولى يستخدم المراسل كلمة فلسطيني: «بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، كانت كارثة لا مثيل لها». ثم ينتهي هذا القسم بوصف محنة القصة الفلسطينية، والعودة إلى وطن مفقود احتلته القوات العسكرية الإسرائيلية. وفي العام نفسه، يظهر برنامج إخباري، ينتقد بطريقة أكثر حدة حرب الأيام الستة. ورغم أنه يصعب وصف أي تغطية إعلامية بأنها «معادية للصهيونية» أو «مناصرة لتحرير فلسطين بالكامل»، فإنّ الوثائقي الذي أخرجه أولسون يتخذ لهجة جديدة في تلك اللحظة. بدلاً من التنافر الذي يشعر به الجمهور في غياب الفلسطينيين، وعدم تقديم تقارير حول حجم الإجرام الصهيوني، يقدم الوثائقي برامج فيها شعور بالأمل الثوري. وتؤكد المقابلات التي أجريت مع مقاتلين من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وزعماء «منظمة التحرير»، والمواطنين العاديين في غزة والضفة الغربية، مدى تفاني الفلسطينيين في قضيتهم. ثم يعرج على مشكلات «إسرائيل» الداخلية، والشباب اليهود المهاجرين الذين يجدون أنفسهم بسرعة في «الجيش» وعلى الجبهة. وأيضاً يبرز الوثائقي التفرقة العنصرية بين اليهود، كما يتناول موضوع اليهود البدو وحركة «الفهود السود» اليسارية التي أنشأها يهود إسرائيل الشرقيون بعد ضغوط وعوامل اجتماعية أبرزها العنصرية من اليهود الغربيين.

«إسرائيل فلسطين على التلفزيون السويدي 1958 -1989»، يكشف القصص المتغيرة في الصراع، عبر إحياء لقطات عمرها عقود من الزمن، توفر طريقة للنظر إلى هذه الأحداث التاريخية بعيون جديدة. يجمع الفيلم الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية، ويفرض هذه المواجهة على المشاهدين. تخدم تقنية السرد هذه الغرض المزدوج المتمثل في تقديم التقارير بطريقة «محايدة»، والتفكير في كيفية حدوث ذلك في سياقه الجيوسياسي الأوسع. يتعامل الوثائقي مع موضوع معقّد بالنسبة إلى الجمهور الغربي. ويفضل الجهد الدؤوب الذي بذله أولسون في إنتاج هذا الوثائقي غير المنصف كلياً حول الصراع، يعدّ الفيلم أحد الموارد القليلة المتاحة لأي شخص يبحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والحرب والصراع، ودراسة الأرشيف وكيفية تغطية وسائل الإعلام للحروب، على الرغم من أن أولسون حذرنا في أول الفيلم بجملة «لا تخبرنا المواد الأرشيفية بالضرورة بما حدث، ولكنها تقول الكثير عن كيفية سردها».

في «إسرائيل فلسطين على التلفزيون السويدي 1958 -1989» كل التقارير والأفلام الوثائقية الإخبارية تم تجميعها مع إضافة القليل من السياق ومن دون أي تعليق تحريري تقريباً. لكن وراء كل تقرير اسم مراسل واضح، ولكل منهم أحكامه وتصوراته المسبقة وأيديولوجيته، وإن كان كل منهم قد قدم على أنه موضوعي.

«إسرائيل فلسطين على التلفزيون السويدي 1958 -1989»، وثائقي مهم بغض النظر عن كيفية رؤيتنا للصراع. من الواضح أن التلفزيون السويدي اتخذ في تلك الفترة نهجاً متوازناً، معترفاً بالاحتلال والحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة. مع ذلك، ربما كانت التغطية محدودة بسبب النظرة الغربية للصراع، مع التركيز على موقف إسرائيل الدفاعي والتقليل من شأن المظالم التاريخية العميقة للفلسطينيين أو سوء فهمها. من خلال الفيلم، كان واضحاً أنّ التغطية الإعلامية السويدية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني كانت أكثر توازناً ونقدية، إذ اعترفت بشرعية المظالم الفلسطينية. مع ذلك، فإن التغطية الإعلامية كانت تعكس حتماً التحولات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً، والمشاعر السياسية السويدية، والتركيز الدولي المتزايد على حقوق الإنسان. ربما واجهت وسائل الإعلام السويدية صعوبة في تقديم صورة كاملة للصراع، وفي بعض الأحيان كانت تبسّط أو تؤكد رواية أحد الجانبين. لكن كما هي الحال مع معظم التغطيات الإعلامية، فإن الرواية كانت تتشكّل عبر الخطاب السياسي والاجتماعي السائد في ذلك الوقت، مع ترك تفاصيل سياقية مهمة في بعض الأحيان لمصلحة قصص درامية وسهلة الهضم.

> **أول تغيير في منظور المراسلين السويديين حدث بعد حرب الأيام الستة**

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 28 تشرين الأول 2024 العدد 5336

على طريق القدس

«أيام فلسطين» تتحدّى نتفليكس والسردية الصهيونية

رغم الإبادة المستمرة في قطاع غزّة منذ أكثر من عام، أصرّت مؤسسة «فيلم لاب فلسطين» على إحياء «أيّام فلسطين السينمائية»، في موعدها المحدد، وأعلنت أخيراً، بالتعاون مع منصّة «أفلامنا»، عن بدء العروض في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، في ذكرى إعلان وعد بلفور المشؤوم.

وكانت المؤسسة قد أصدرت بياناً قبل حوالى شهرين، دعت فيه المؤسسات الثقافيّة وصالات العرض حول العالم، إلى استضافة عروض الأفلام الفلسطينية، ونقل مهرجان «أيّام فلسطين السينمائية» إلى العالم بأسره. وفي بيانها الجديد، أعلنت المؤسسة أنّها تمكنت من تنظيم 250 عرضاً لأفلام فلسطينيّة، موزعة على أكثر من 51 دولة حول العالم، من بينها: لبنان وإسبانيا والجزائر والهند وتونس وكرواتيا وكندا والسويد والنرويج وكولومبيا واليابان واليونان وغيرها. يأتي ذلك كنوع من المقاومة الثقافية، وخصوصاً مع قيام نتفليكس أخيراً بحذف مجموعة من الأفلام الفلسطينية على منصّتها (الأخبار 2024/10/27) في محاولة لمحاصرة السردية الفلسطينية وكتم صوت فلسطين.

من فيلم «لماذا المقاومة؟»

على برنامج «أيّام فلسطين السينمائيّة»، وثائقي «لماذا المقاومة؟»، الذي يحمل توقيع المخرج اللبناني الراحل كريستيان غازي. يوثق العمل رؤية شخصيّات سياسية وأدبية مثل غسان كنفاني ونبيل شعث، حول الثورة الفلسطينية، مبرزاً تاريخها منذ أوائل القرن العشرين. كما يُعرض وثائقي «متسلّلون» للمخرج خالد جرّار الذي يستعرض معاناة الفلسطينيين اليومية في الضفة الغربية المحتلة مع جدار الفصل الذي فرّق الأُسر التي تعيش على ضفتيه، راصداً قصص أناس يسعون إلى ممارسة حياتهم الطبيعية وزيارة القدس المحتلة أو أهلهم، ومكابداتهم في اجتياز الجدار.

يشمل البرنامج أيضاً عرض وثائقي «معلول تحتفل بدمارها»، للمخرج ميشيل خليفي، الذي يوثق قرية «معلول» التي تقع في الجليل، والتي دمرتها قوّات الاحتلال عام 1948 وشرّدت سكّانها إلى لبنان أو بلدة الناصرة المجاورة. ومنذ ذلك الحين، لم يُسمح لأهالي معلول بزيارة القرية إلا مرّة واحدة في السنة في ذكرى الاحتلال، فأصبح تنظيم نزهة سنوية هناك تقليداً راسخاً.

وتتضمّن لائحة المهرجان خمسة أفلام أُخرى هي: «نائلة والانتفاضة» للمخرجة جوليا باشا، و«عائدة» للمخرجة كارول منصور، و«فلسطين» للمخرج عبدالله الخطيب، و«11 يوماً في مايو» الذي يُعد نتاج تعاون بين المخرج الفلسطيني محمد الصواف والمخرج البريطاني مايكل وينتربوتوم، وكذلك «المطلوبون الـ18» للفلسطيني عامر الشوملي والكندي بول كُوِن.

وأوضحت مؤسسة «فيلم لاب فلسطين»، في إعلانها عن الدورة الجديدة للمهرجان، أنّها ستعلن عن عروض إضافية لاحقاً. وأكدّت على أنّ إصرارها على إحياء المهرجان في موعده السنوي، رغم الظروف المأساوية التي تلحق في المنطقة، يأتي لتعزيز الأصوات الفلسطينية وتحدّي السرديّات المشوّهة.

«أيّام فلسطين السينمائية»: بدءاً من الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ـ لمتابعة العروض في كل بلد، الرجاء زيارة:
aflamuna.org

مجتمع فاشي بأمّه وأبيه

انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، فيديو يُظهر «صحافياً» يعمل لحساب «قناة 12» العبرية، وهو يرافق جنود قوّات الاحتلال على الحدود الجنوبيّة اللبنانية، ويوثق لحظة تفجير منزل مدني في جنوب لبنان ويشارك فعلياً في عملية تفجيره. يُعد هذا الفيديو دليلاً واضحاً على النزعة الفاشية في عموم «المجتمع» الصهيوني كما وصفها مرةً المفكّر الأميركي اليهودي نورمان ج فينكلستين

«سي أن أن» شريكة في سفك الدماء

نشرت شبكة «سي أن أن» الأميركية أخيراً، مقالة تحثّ على التعاطف مع «الجنود» الإسرائيليين العائدين من «الحرب»، متجاهلةً المجزرة المستمرّة المرتكبة ضد المدنيين في قطاع غزّة. تناولت المقالة التي حملت عنوان «الجنود الإسرائيليون العائدون من الحرب يعانون من الصدمة والانتحار»، معاناة هؤلاء «الجنود» من اضطراب ما بعد الصدمة والأفكار الانتحارية، من دون الإشارة إلى الانتهاكات الموثقة من قبل منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان حول العالم. استخدمت المقالة لغة تثير التعاطف مع الحالة النفسية للجنود، رغم تورطهم في أفعال وصفتها المحكمة الدولية بأنّها جرائم حرب وعمليات إبادة جماعيّة. ورغم أنّ بعض شهادات «الجنود» في المقالة، تشير إلى قيامهم بدهس المدنيين في غزّة بالجرافات، صوّرت «سي أن أن» الأمر كمعاناة شخصيّة للجنود، مسلطةً الضوء على أبعاد الأمر النفسية ومقدمةً «الجنود» كأشخاص ضحّوا من أجل شعبهم. أثارت المقالة ردود فعل غاضبة، إذ انتقد القرّاء شبكة «سي أن أن» لمحاولتها إثارة التعاطف مع أفراد يتحملون مسؤولية ارتكاب جرائم حرب. وأعاد النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، نشر صور ومقاطع فيديو، تظهر جنود الاحتلال وهم يرقصون ويغنون أثناء تدميرهم لمنازل المدنيين، ويسيئون معاملة الفلسطينيين، ويدمرون المتاجر، ويحرقون المباني، ويرتدون الملابس الداخلية للنساء المهجرات والمقتولات.

إليسا وإسرائيل في «حالة حب»

«لن يحمي لبنان والضاحية تحديداً إلّا دخول الجيش اللبناني إلى كل الأحياء والمناطق فيها، ليتسلّم حمايتها وحماية المؤسسات داخلها والمواطنين الذين يريدون الجيش اللبناني فقط، ولا يريدون تنظيمات أو أحزاب أو ميليشيات تتسبب بتدمير أرضهم وتشريدهم»، هذا ما دونته المغنيّة اللبنانية إليسا على إكس، فسارعت صحيفة «إسرائيل بالعربية» إلى إعادة مشاركة منشور الفنّانة، معلقةً: «المغنية اللبنانية إليسا المخلصة لوطنها، تُعبّر عن رأيها بصراحة، وتدعو إلى إعادة السيادة إلى الشعب اللبناني ودولته». جاء هذا الرد ليعكس التشابه بين مواقفها وموقف العدو الذي سارع العدو إلى استغلاله من أجل تحقيق أهدافه بإثارة الانقسام في المجتمع اللبناني وتشجيعه.

«الجديد» تفتح هواءها للمتأسرلين

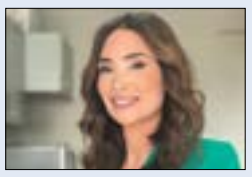

في خضم الحرب الإسرائيلية على لبنان، تتفنن قناة «الجديد» في اللعب على الحبلين بسياستها الإعلامية التي تطبقها. تارة تشد على زناد المقاومين في المعارك الدائرة في جنوب لبنان، وطوراً تستقبل ضيوفاً يتماهون مع السردية الإسرائيلية. أول من أمس، فتحت الشاشة هواءها لمداخلة مع توم حرب مدير «التحالف الأميركي الشرق أوسطي للديموقراطية» وحاورته رواند بو ضرغم (الصورة). صبّ حرب كل حقده على المقاومة اللبنانية، ليتحول إلى متحدث رسمي باسم «جيش» العدو. قال حرب بأن «الحرب هي على «حزب الله» وليست على الدولة اللبنانية وهناك تغيرات جذرية مهمة آتية على لبنان». ثم راح يطلب من الدولة اللبنانية تسليم سلاح «حزب الله» لإيقاف الحرب. وراح يروّج الدعاية الصهيونية بأنّ «حزب الله خسر عسكرياً اليوم، إذ إن قيادته انتهت، ولكنّ هناك جنوداً على الأرض يملكون الصواريخ ويستطيعون أن يقاتلوا». بعد تصريحاته العدائية ضد المقاومة، لقنت رواند بو ضرغم درساً لضيفها، سائلة إياه «هل حقاً أنت لبناني (من أصول لبنانية)»؟. ثم أوضحت له بأنّ إسرائيل هي التي اعتدت على لبنان وليس العكس، مشدّدة على أهمية المقاومة في ظل الحرب الهمجية التي يشنها العدو منذ أكثر من شهر.

هاني شاكر: «بحبك يا لبنان»

تأثر هاني شاكر (الصورة) أثناء أدائه أغنية «بحبك يا لبنان» لفيروز في الحفلة التي قدمها أول من أمس ضمن «مهرجان الموسيقى العربية» في «دار الأوبرا» المصرية. فالفنان المعروف بحبه للبنان، أدى الأغنية الوطنية وبكى قائلاً «الرسالة للبنان حبيبتي وحبيبة قلبي».

لقي أداء شاكر تعليقات إيجابية على صفحات السوشال ميديا التي أجمعت على أنّ الفنان لم ينس تضامنه مع لبنان في ظلّ الحرب الإسرائيلية الهمجية عليه. وكان الممثل محمد فراج سبق مواطنه هاني شاكر بالتعبير عن حبه للبنان.

يذكر أنه منذ بداية الحرب الإسرائيلية على لبنان، سيطر الصمت على الساحة الفنية المصرية. حتى إنّ غالبية النجوم امتنعوا عن استنكار الجرائم التي يرتكبها العدو، خوفاً على مصالحهم في الدول الخليجية المطبعة مع العدو. لكن حفنة منهم كسرت الصمت معربةً عن تضامنها مع لبنان، ومتجنّبة الحديث في السياسة.

على بالي

أسعد أبو خليك

تُشغِلني المقارنة بين ما نعيشه اليوم وما عشناه (أبناء وبنات جيلي) في عام 1982. مراحل من أصعب ما يمكن أن يمرَّ بهُا الإنسان، هذا إذا كان يعنيه ما يدورُ حولِه. ذكّرَني الصديق غسان أبو ستّة حول المقارنة، أنّ العدوّ في عام 1982 لم يستهدف قيادات المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة، فيما خطّة العدو الحاليّة تعتمدِ (عن سابق تصوّرٍ وتصميم) قِتْلِ قيادات «حزب الله» و«حماس». من هنا فإنّ الالتزام التنظيمي بـ «حماس» و«حزب الله» و«الجهاد الإسلامي» أصعب بكثير من الالتزام بأحزاب الحركة الوطنيّة والمقاومة الفلسطينيّة (هذا لا يعني أنّ سلطات الدولة لم تكن تقمع الأحزاب اليساريّة والقوميّة، ومعاناة الحزب القومي السوري لم تَروَ). هذه الحرب شهدت تركيزاً مكثِفاً من قِبل العدوّ على قِتْلِ كل قادة «حماس» والحزب، في لبنانّ وفلسطين أو في سوريا وإيران. في صيف 1982، لم يركِز العدوّ على قِتْلِ قيادات الحركة الوطنيّة أو المقاومة الفلسطينيّة. الوحيد الذي كان هدفاً للعدوّ هو ياسر عرفات، وكان العدوّ لا يتورّع عن تهديم مبنى سكني بكامله بكميّة هائلة من المتفجّرات (لكنها أقل من الكميّات الهائلة التي يستعملهاّ في قصف الضاحية في هذه الحرب) فقط للاشتباه بأنّ عرفات كان فيه. وكان عرفات بمجرّد أن يدخل إلى مبنى ويتعرّف عليه السكّان، يضطرّ إلى المغادرة فوراً، لخوفهم من الاشتباه أنّ عميلاً إسرائيلياً سيُخبر العدوّ بمكان وجوده (أحد حرّاس عرفات أُعدم بسبب إثبات عمالته). وحتى في التفجير الذي استهدف مرآب وزارة السياحة، كان الهدف هو عرفات، مع أنّه كان هناك مجتمعون آخرون، لبنانيّون وفلسطينيّون. العدوّ يريد في هذه الحرب إزالة قيادة حركات المقاومة بالكامل، الواحد تلوَ الآخر. هو لم يرَ الخطر نفسِه في قيادات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنيّة آنذاك؟ لكنّ العدوّ قتل كثيرين من قادة المقاومة الفلسطينيّة عبر السنوات، ومن كل التنظيمات الفلسطينيّة. ويختلط الّأمر لأنّ التقاتل بين أبناء التنظيمات الواحدة كان مستعِراً، فكِنا لا نعرف إذا كان القاتل هو إسرائيل أو لا (طبعاً، دخلت إسرائيل على التنظيمات مثل «أبو نضال» كي تصيب أهدافها).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314 / 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com